

فتح رب البرية

على

الدرة البهية

نظم الاجرومية



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨١٥



٦٧

فتح رب البرية  
على  
الدرة الهمية نظم الأجر ومية  
( الشيخ الاسلام )  
الشيخ ابراهيم اليسوري  
رحمته آمين

---

( رحمة نظم الأجر ومية الشيخ العربي )

---

طبع مطبعة  
مكتبة الجليل في بيروت

---

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ



تلموا العربية وعلوها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحدك اللهم من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذاته لطاعتك على التوالي وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لأمته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (أو بعد) فيقول إبراهيم البيهقي في التصغير غفر له مولاه الخبير البصير فداخس من بعض الإخوان أصلح الله له وله الحال والثان شرحا لطيفا على نظم الأجرمية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر على رحمه الله تعالى فأجبت إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما ذاك فإني بحمد الله شرحا على ألفاظه وبين مراده وتبجيم مفاده وبذلك صغابه ويكشف قلبه سميت (فتح رب البرية على القدرة البهية نظم الأجرمية) والله أسأل أن ينفع به النفع العديم أنه جواد كريم (مقدمة) يذوق لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وقائمه إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة • قدعنا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأخبار الكمال إعرابا بناء وحكمة الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره • فإن قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لاركوه • أجيب بفتح أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزوا في طاعتهم فإفانهم الإجمرد الاصطلاحات • وموضوعه الكلمات العربية • وقائمه تصون اللسان عن الخطأ في الكلام • الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله • وهما أما أشرع في المقصود بمون الملك المعبود فأقول بولقة التوفيق • قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسطة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) لفتحة بالكتاب العزيز ومما لا يخفى على كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقر وقدر واية فهو أرفع وهو أجند والمعنى على كل أنه ناقص وقيل البركة لأنه وإن تم حسلا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لأن الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الأول حل حديث البسطة وعلى الثاني حل حديث الحدف ولم يكن ههنا إلا جاع • والجاء والخبر ومرتبط بمحذوف والأولى تقديره فعلا خاصا مؤخر وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لا تتعلق بشيء وعلى الأول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهره في آخره وعلى الثاني فاسم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتمعت حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبسوطة



ولفظ الجلالة مجرور بالعارف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر القدر وعلامة جزمه كسر عظهرة  
في آخره والرحمن الرحيم مجرور هو متعين قراءة ويجوز ان يضارفعها ولو نصبها لورفع الاول مع نصب  
الثاني والعكس وسر الاول مع رفع الثاني ان نصبه فله سبعه او جمعوني وجهان آخران وهما رفع الاول او  
نصبه مع جواز الثاني وقيل بمقتضى ما فيها من القطع ثم الانباع ولفظ قال بعضهم  
ان نصب الرحمن او يرتفع • فالجرف في الرحيم قطعاً منه  
وان يجر فأجرف في الثاني • ثلاثة الواجهه عند يبالى  
فهذه تضمنت تسامع • وجهان منها فادركها واستمع

لكن المصحح جوارهما كان على النظم ان يقول في الشطر الثاني من البيت الاول • فالجرف في الرحيم وجهها  
منها • (الحقيقة) أي مختص أو مستحق أو ملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو الملك وعلى كل قال  
اما الجنس أو للاستغراق أو للمعنى فلا عيالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاول جعل اللام  
للاختصاص أو للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار  
ووجه العدل ان الاصل جدان أي حدث جدان فدخلت ال على المصدر ورفع فعل الجدة (الذي  
قد وقفنا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقق ويحتمل أنها للتقابل لا الشبه من أن التوفيق عزيز والتوفيق  
خالق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق  
فكانه قال الموفق (للعلم) للشرحي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفع  
تفضيل فأصله أخير حذف منه الهزمة للتخفيف نقلت حركة الياء لئلا تكون قبلها فصار خير (خلقه) أي  
مخلوقه فالصبر بمعنى اسم المفعول مجازاً بحسب الاص • لكن صراحة عريفة ولا يخفى أن قوله خير خلقه  
فاصل بين المتعاطفين أي قوله للعلم (والتي) اسم من التقوى وهي امتثال الأمور واجتناب المنهيات  
ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى تحت) أي قصت (قلوبهم) أي قلوب خلقه وقلوب جمع قلب وهو  
لم صنو يرى الشكل وسمى قلباً لثقله (لنعمه) أي لجهته فمن معاني النحو الجبهة وقد نظمها بعضهم  
في بيت فقل

فصل ومثل جهة مقدر • قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف  
والاصل فن شأنه العظيم (لم نعمه) أي لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا  
للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (أعربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها  
وتداخلها (ب) معنى ضمير الشأن كما تدخل الثوب الصبغ وكما يخرج اللون باللون يقال يابس مشرب  
بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط ضمير الشأن هو الله كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان الضمير  
في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الانساب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان)  
أي الحانة وهي حانوت الخمر (بالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحان هنا مقام المحبة أو حضرة الرب  
التي اسقى من دعامان الرحيم لغتوم فيدرك كل مرفى الكون مكتوم وقد عطف النظم على جملة الجملة  
جملة الصلاة والسلام ثم القيدة للتقريب والتراخي إشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مترتبة عن رتبة ما  
يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة التعظيم (مع سلام) أي بحبة واعظام (لا تقي) بحجابه صلى  
الله عليه وسلم لان ما عليه الله لبيب يزيد على جميع ما عليه لاهل عنائه والصلاة اسم مصدر اصل والمصدر  
الضالية ولم يعبر بها لانها العذاب والسلام اسم مصدر سلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لتسببه الصلاة وانما  
فرق بينهما لكرامة افراداً أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالشديد ويجوز تركه مع المميز

الحقيقة التي قد وثقا  
للعلم خير خلقه والحق  
حتى تحت قلوبهم لنعمه  
فن عظيم شأنه لم نعمه  
فأعربت معنى ضمير  
الشأن  
فأعربت في الحان  
بالحان  
ثم صلاة مع سلام لا تقي  
على النبي



أفصح الخلق • محمد  
والآل والأصحاب  
من أهدوا القرآن  
بالأعراب  
وسمواهم

وهو فعيل ما يعني فاعل أو مفعول أو غيره دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يحتار التعبير  
بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً لـ ابن عبد السلام (أفصح الخلق) أي أشد  
فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من طين بالصاد والفصاحة بوصفها المتكلم والكلام والكلمة  
فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فاتها بوصفها المتكلم والكلام دون  
الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام  
فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التثنية والتثنية والتثنية ومعنى بلاغة المتكلم  
قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لقنطري الخليل فصاحت (محمد) بجوزية  
أوجه الأعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الأعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع  
والمرور وأولى الثلاثة الجبريد لا وأعطف بيان لا لاعتداله علم والعلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون تحت النظر  
لاصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضمحل هو وحده بتثنية الياء وحمل فوطم العلم لا يعتبه إذا كان  
جامداً أو مشتقاً ولم ينظر لاصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد من لفظه وأصله أول كجمل  
بدليل تصغيره على أول (و) على (الأصحاب) هو جمع لسحب بكسر الحاء مخفف بحسب سكوتها أو  
مخفف صاحب بخفف الالف وليس جمعاً لصاحب بسكون الحاء لأنه لم يطرده جمع فقل بسكون العين على  
أفعال الأعراب إذا كان معتل العين كشوب وأتواب وباب وأبواب والاصحاب بالالف لأنه لم يطرده جمع فاصل  
بالالف على أفعال وقداً بدل النظم من الآل والاصحاب قوله (من) أي الذين (أتقوا) أي حكموا  
(القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه للكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته  
المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذلول الأعراب لم يعلم المراد قد استحسن أن سبب  
وضع النحوان أعراباً يقدم في زمن عمر فقال من يقرئني بما أنزل الله على محمد فقرأه رجل براءة فقال ان  
لقد برئ من المشركين ورسوله بلخر فقال الأعرابي أو قد برئ من رسوله أن يكن الله برئ من رسوله  
فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الأعرابي فدعا وقال يا أعرابي أبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص  
عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا أعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله برئ من المشركين  
ورسوله بالرفع فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا على  
بلاغة وأمر بأب الأسود القحفي بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضيم الشأن والأعراب من براءة  
الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده (وبعد) البناء على الضم لخفف  
المضاف إليه ونبة معناه فلن الأصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف  
إليه وانما سميت معناه مع أنها بينهما لأنها لا تتحقق إلا به وليس المراد بمعناه مطوله كما فهم فيه بعضهم  
ويصح قراءته بالنصب بله على أنه حنف المضاف إليه ونوى لفظه لكن الأول هو المشهور على الألسنة  
والوامة أن تكون لفظاً ما يستعمل ما قبلها عطف قصة على قصة أو أن تكون نائبة عن أملاهي نائبة  
من مهملة الواو على هنا نائبة التاميم بعد قبض قبل وتكون طرف زمان كثير أو مكان قليلاً وهي ههنا  
صالحة لزمان باعتبار اللفظ ولكن باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عطفة محذوف تقديره أقول  
أو نحو ذلك وعلى أنها نائبة عن أما الثانية من مهملة المضاف الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب  
الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فلن قلت أيها أولى قلت الثاني لأنه صريح في المقصود ويستحب  
الاتيان بها في أول الكتب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ورسائله وصح أنه خطب  
فقال أما بعد والتحقق أنها فصل الخطاب فيسمى المراد به في قوله تعالى وأتته الحكمة وفصل الخطاب  
فيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلي) بزيادة الفاء على جعل الواو عطفة لتوهم أنها تكون قد



نزل المتوهم منزلة المحقق وأعلى جعلها ثابتة عن أما الثانية عن مهماتها فلهذا لم يربط (أهم) أي الحال والثاني  
 (لما) سبأني جوابها بعد استقايات في قوله (ظننها الخ) (أفصر) من الاقتصار (جل الوري) بضم الجيم  
 أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه  
 وإن لم يكن معناه خلاطين اشترط ذلك (وكان) محطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر  
 مقدم ليكون قوله (أخذ الطلب) سعة مصدر مخوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الوري) أي من  
 اللسان ومخلو والمخلو متعلق بقوله مطا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف  
 و (اللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة بجزء الان لسان اسم للجراحة المخصوصة وهي آلة للكلام  
 (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طاب منهم ذلك أخذ الطلب (لكن يشعروا) فكى  
 مصدرية تقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تطليلية فلا تعذر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكى نفسها  
 وعلى الثاني فهو منصوب بأمر مضمر بعده والتقدير كى أن يشعروا (معاني القرآن) معاني (السنة  
 الدقيقة المعاني) أي شغيفة المعاني ويقال دق الشيء إذا غنى والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من غنى يعني إذا  
 قصدوا يقال له مفهوم ومطلوب (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه  
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (إذا الكلام) حال كونه  
 (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي أن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو  
 وسيلة لسان العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز لأعنان يتكلم في كلام الله وسوله حتى يكون  
 مليا بالعربية فقد قال الأصمعي إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليذبوا مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فيأرور عنه فاذا لحن  
 فيه فقد كذب عليه (وكان) محطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبة) يسكون والثاء  
 أي كتب النحو (الصغيرة) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة  
 الكراريس وهو حذاء الصيفة وقوله (طيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شجرة) أي مشهورة فهي  
 فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها طيفة أنها مشهورة بالحجم لأن الطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون  
 ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الزوم) الجار مجرور في ذلك متعلق بقوله مشهورة  
 (أنها) أي جمعها على وجه الالف بضم طه مزنة (الخير) تفتح الحاء أي العلم ويجوز كسرهما ويكون المعنى  
 على التبيين الذي هو كالحبر وهو المتأد في الاتباع (ابن آجروم) بهجمة مفتوحة بعدها ألف لجيم  
 مضمومة ثم راء مشددة فواو فيم معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود  
 الصنهاجي نسبة له حاجة وهي قبيلة المغرب (و) قد (اتفتت أجلة) جمع جليل كمظلم وزنا ومعنى (يعلمها)  
 أي بالعلم الذي فيها (مع) يسكون العين الغضيرة وهو مضاف (ما) مضاف إليه جملة (تراء) اما صلتا وصفة  
 وقوله (من لطيف حجبها) بيان لما ترى هنا بصريا فالتك تعدت الى واحد (نظمها) أي جعلها  
 على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول لمطلق وقوله (يدعها) مفعول له والديع هو الذي ليس على مثال  
 سبق حال كوني (مقتدى) في هذا لنظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في  
 تقريرها) فهم (المبتدى) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقصر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون إقامة  
 الدليل عليها فتوسط فان قدر على إقامة الدليل عليها أيضا فحتمه ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفته)  
 أي من الاصل (باعتنه غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والمفعلة وصفة  
 (وزدته) أي الاصل (فوا هذا) التنوين بالضرورة (ها) أي هذه الفوا (الغنى) بمساعدتها أو الفوا (جمع  
 فائدة وهي لغتها) استفدته من علم أو مال أو غيرهما ومطالعا للمصلحة القرنية على الفعل من حيث هي ثم رته

لما اختصر  
 جل الوري على الكلام  
 المختصر  
 وكان مطلوبا أشده  
 الطلب  
 من الوري حفظ اللسان  
 العربي  
 كى يشعروا معاني  
 القرآن  
 والسنة الدقيقة المعاني  
 والنحو أولى أولا أي  
 يعلمها  
 إذا الكلام دونه لن  
 يفهما  
 وكان خبر كتبه الصغرى  
 كراسة لطيفة صغيرة  
 في عربها وعجمها والزوم  
 ألفها الجبر ابن آجروم  
 واتفتت أجلة بطيها  
 مع ما رآه من لطيف  
 حجبها  
 نظمتها نظما بدعها  
 مقتدى  
 بالاصل في تقريره  
 المبتدى  
 وقد حذفته ماعنه  
 غنى  
 وزدته فوا هذا غنى



وتقيجته ونحو هذه الحبيبة الغاية فلها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلية الذاتية فانها تلك  
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والفرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل  
 من الفعل فالأمر بعد هذه ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطاق في هذه التقافية لاختلاف آخر الشطر الأول  
 وآخر الشطر الثاني ثم يغاوت كثيرا فان من شروط الاطلاع ان يتحدد امر يفاد تكبرا وما جانا ليس كذلك  
 حال كونه (متصفا) ما ذكره الاصل في (غلب الابواب) بذ كز ما ركعنا (هـ) بسبب ذلك (جاء) أي  
 تحقق ثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الأصل  
 ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على رتبة مخصوصة  
 (سئل) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم سواء اصادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو  
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وسد العتق والتأويل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك  
 في أعضاءك والحب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك ويحزن لحزنك  
 المصاحب فهو من مالت عشرتك به فهو أعم جميعا (صادق) في صدقته بحيث تكون عن صميم القلب  
 وفي نسخة أخرى صادق وهو مأخوذ من الخلق وهو قوة الفهم ورجلة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب  
 الوصف بالجهة بعد الوصف بالقر (قولي) أي معناه (الاعتقاد) من أي أهل لذلك (واثق) أي قوري فالاعتقاد  
 نافع لا محالة ولو كان في الامور كما تشير اليه الآثار والاعمال ويحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار إليه بقوله  
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبقدره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه  
 الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقدا تنفع (وكل من لم يعتقدا لم تنفع) أي ولم يرفع فإياك وعدم الاعتقاد  
 (فلسأل) الكريم (المتان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حق  
 تعالى صفة مذكورة في حق غيره الانا استنى (أن يمجينا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراها الناس حال  
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال أو في النظم بنون التكلم المعظم نفسه  
 اظهارا لتعظيم الله بأعماله العلم ويحتمل انه قصد تعظيم غيره فتكون التكلم معه فغيره لا التكلم المعظم  
 نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمتك فكذلك وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا  
 أنفسكم عطف على السؤال الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (ناعيا بعلمه) أي العلم الذي فيه  
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (مرفهم) معاني (هـ) وفيه بهم معانيه لان محدد حفظ ألفاظه  
 لا يجدي نقدا

( باب الكلام )

الأصل هنا باب الكلام بناء على انه خير لمبتدا محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدا خير  
 محذوف وإذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا وكونه الخبر في الأولى خلاف فقول الأولى كونه المبتدا  
 لان خبر محط القائسة قول الأولى كونه خبر لان المبتدا مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا المحذوف بالاعجاز  
 أبقى منه بالصورة هنا كما على الرفع وهو الأولى وبله النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا  
 اقرأ باب الكلام وأما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل  
 محذوفا الاشد واذ هذه الترجمة من زيادة النظم تبعا لكثير من النعاة لكن الأصل نظر الى ان الكلام من  
 المقامات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه خالف الترجمة اختصلا وانما  
 اقتصر النظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعده لانه المقصود بالنسبة للكلمة ومن علامتهم انهم  
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حفظا على ان الترجمة كشيء والزيادة عليه ليست  
 بمعينة وانما المعيب الترجمة الشيء والنقص عدمه بعد ان كنت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة ونواضعوه

متصفا لقاب الابواب  
 جاء مثل الشرح  
 للكتاب  
 سئل فيمن صديق  
 صادق  
 يفهم قولي لاعتقاد  
 واثق  
 لذالفتى حسب اعتقاده  
 رفع  
 وكل من لم يعتقد لم  
 يتنفع  
 فسأل المتان أن  
 يمجينا  
 من الرياء مضاعفا  
 أجورنا  
 وأن يكون ناعما بعلمه  
 من اعتنى بحفظه وفهمه  
 ( باب الكلام )



قلعة • ثم ان الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي يقع  
التخامم فقال ( كلامهم ) اي التعويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام القويين فانه عبارة عن  
القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي القلوس وليس مراده بالقول اللفظ الهاد على معنى بل مطلق اللفظ ولو  
مهمل ومراده عما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول  
الصديق بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ومن الثاني قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تنكح

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا • وأعلا وسهلا بالحبيب التيم

ومن الثالث قول بعضهم أمتلا الخوض وقال قطبي • مهلا رويدا قد ملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي القوادع • جعل اللسان على القوادع دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وإن لم يفهما وقد

اشتعل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله ( لفظ ) وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرى

مطلقا وقيد بعضهم بكونه من القيم ولا يرد قولهم لفظ الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الأساس ثم جعل

بمعنى اسم المفعول وخص بما طرحه اللسان والخلق والشتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف

المجانبة التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات يقال له

فعل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تسان عنه لانه صار حقيقة عرفة

في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ

لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في

الرأي والاعتقاد لم يعبر به وإن كان استعماله في ذلك مجازا مرسلا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر

معه فان قيل غان الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فلهذا السك خرجتم به • أجب بما قاله

بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل فهو ما يطلقونهما هو الذي لا يخرج به وانها

جنس أعم من الفصل مجموعا من وجه واحد لا يخرج به من جهة خصوص ما دخل الفصل من جهة مجموعهم واللفظ

في هذا المقام مع التقيد بهذه المثابة فذلك أخرج به والفصل الأول هو قوله ( مفيد ) وهو من الافادة بمعنى

تحصيل الفائدة لم تكن حاصله والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجديد الفائدة على الصحيح

وعليه فما كان معلوما لم يطلب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض

فراخ الأصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا بكلمة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بالجواب نحو

يقم حمرا أو فعمر وقائم والفصل الثاني هو قوله ( مسند ) وهو الاستناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه

يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى مبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مسندا من

المركب كيد المركب الإضافي كعبد الله والمترجي كعطيك فتعريف النظم بالاستناد إلى من تعبير الأصل بالمركب

لانه يشمل الاستنادي وهو المراد مثلا الإضافي والمترجي وقد أقفل الناظم فعلا آخر ذكره الأصل وهو أن

تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفادته

التكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسيره وضع يجعل شي بلازاة

شي آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون

افادته بمصودة كاللفظ الذي يخرج من النظم والسعي والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه

الطريقة • ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال ( والكلمة ) بكسر الكاف

وسكون اللام على وزن سيرة كما هو إحدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم لغة مفيدة  
مسند • والكلمة



فمن بقية وثلاثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن نمر وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن  
فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جزئيا فله أربعة وهي ابداع فاعلمت في الكسر اما كان  
نحو نخذ أو فعلا نحو عهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفعل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو  
قوله (اللفظ) وقد قسم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفرد)  
وهو الفصل الأول استرازا من غير التقييد وهو المفضل كدبر مملويزيد فان اللفظ كما يطلق على المفرد وهو  
الموضوع لمعنى يطلق على غير التقييد وهو المفضل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كان مشام  
لم يحتج الى التقييد بالمفرد احترازا من غير التقييد لان القول خاص بالتقييد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل  
الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة لا محذورا من سلا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو  
قائلها والضمير راجع لقوله راجعون الخ وكما في قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها الساعر كلمة ليبيد  
الأكل شيئا ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفت ان المفرد له ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بخلاف ما كان جزؤه كالألف لا يدل على جزء معناه والمركب  
بأنه ما يدل جزؤه على جزء معناه بخلاف ما كان جزؤه كالقلم يدل على جزء معناه واعتراض ذلك بان فيه  
خلط اصطلاح اصطلاح فان ما ذكره هو اصطلاح الناطقة وأما اصطلاح النحاة الذي هو الكلام فيه فهو أن  
المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر كزيد زيد وعلى الأول فعبد الله علما  
من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال  
(الاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الاسم والفعل أو الحرف قسم منها وكل من  
الثلاثة قسم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والاسم  
ما كان متبرجا تحت الشيء وأخص منه والقسم ما كان ميانا للشيء ومنه راجعه تحت أصل شيء فلذا قسمت  
الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسماته وكل منها قسما  
للآخرين ولا يخفى أن الجذر والجذور متعلقان بالفعل بعده ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذا لمعنى للتأني  
الاقسام لا يقال بل بمعنى وهذا الاشعار بالمحاطة بدرجة الحرف عن قسبه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب  
الناظم لها في الله كره على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون يجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا  
تلتفت الى من زاد راجعا وماء خالفة وهي بذلك اسم الفعل لأن ما زاد داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما  
ينادي عليه تسميته باسم الفعل واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم السكلي الى جزئيه  
اذ أصبح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصيح أن يقال الاسم كلمة فكذلك لا من تقسيم  
السكلي الى جزئيه لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحصى الى حصى وسمر فانه  
صح تحليل المقسم وهو الحصى الى أقسامه وهو الحبط والسمر (تنبيه) الحرف الذي هو قسم الاسم  
والفعل اتصلا هو الحرف الذي جاء لمعنى كمن وفي وعن فكان على الساطع ان يقيه بذلك كما منع الأصل  
احترازا من الحرف الذي لم يجرى لمعنى وهو ابنت الى آخره وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة  
فتسمى حروف المعاني والساقلة ابنت الى آخره ولم تقل أقساما تاما الى آخره لأن تلك هي حروف  
التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء تلك ولهذا ساقلة التحليل لأسماءه كيف تنطقون بالهمزة من جعفر  
فقلو جيم قال انما انطقتم بالاسم ولم تطبقوا المسؤل عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجب زيادة  
السكر لضرورة الوقف فيقال جيم والاسم هو الكلمة أي الكلمة التي هي الكلام على الكلام (وهذه)  
أي التي هي الاسم الفعل والحرف ولا ممانعة في قوله (ثلاثها) من إضافة اسم العدد للعدد (هي الكلم) فهو  
اسم مجموع ثلاثة محوون قامر يدا من ذلك على ذلك الكلام ليس محذورا هذه الثلاثة بل هو قول على

اللفظ التقييد المفرد  
الاسم وفعل ثم حرف  
تنقسم  
وهذه ثلاث هي الكلم



كل ثلاث كانت فصاعدا اتحدوا منها أولم يتحدوا فادت أولم تند وعلم من ذلك أن الكلام اسم جنس جنى وهو  
 المختار وعليه فيجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الاكثر في التنزيل  
 بحر فون الكلام عن مواضع اليه بعد الكلام الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلام عموم وخصوص من  
 وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبو زيد بنفرد الكلام في نحو زيد بنفرد الكلام في نحو ان قام  
 زيد وقفا عند النظر في أمر في القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا  
 (فقا فاد) بأن يكون موضوعا حزر بذلك عما اذا لم يقد بأن كان مفعلا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح  
 أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مراد فاد الكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم  
 مطلقا من الكلام كالكلمة فكل كلام أو كلمة قول لولا عكس حال كونه (مطلقا) عن التقيد  
 بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كافي قولك قد قام زيدا وتقبل  
 كافي قولك قد يجود البيهليلج وقد صدق الكندي بآ وتقرىب كافي قولك قد قامت الصلاة أي قرب قيامها  
 (وان زيدا ارني) أي علا وارفع ولما قسم النظم الكلمة في تقدم الاسم وفعل وحرف شرع ببيان  
 العلامات التي تميز كلامها عن أخو يده بدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) التقسيم في التقسيم فالجواب فيه للمعبد  
 لذكرى والفاء فاء الفصيحة لانها فصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل  
 والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة فله لغة  
 مادل على مسمى واملاها كجذبت على معنى في نفسها لم تقترن بزمان وضعها وحكمه الاغراب وما جاء منه  
 مبيها فلي خلاف الأصل واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السمة وهي العلامة وعلامته كثيرة  
 أوصلها به ضمهم الى حين لكن النظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالثنيون) (بالخفص عرف) أي  
 عرف فمخوز يد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم  
 لوجود الخفص في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم تون الطائر اذا صوت واصطلاحا تون  
 زائعا كونه ناعقا آخر الاسم في اللفظ وشارفه في الخط استغناء عنها بتكرار الشككة عند الضبط بالقلم  
 وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الاول تنوين التثنية وهو الاخر الغير  
 جمع المؤنث السالم من الانشاء العربية المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التثنية وهو الاخر للاسماء  
 المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فهاون منها كان نكرة ومالم يشون كان معرفة ويقع معا في باب اسم  
 الفعل كصه وقياسا في العلم المحتوم بوجه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو الاخر لنحو مسلح ومما  
 جمع بالنوناء من بدقين والرابع تنوين العوض وهو اما عوض عن جلة أو جمل نحو قوله تعالى وأتم حيث  
 تنظرون وقوله تعالى يومئذ تحببت أخبارها واما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته  
 واما عوض عن حرف أو حركة نحو جولو وغواش في سالي الرفع والجزم بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة  
 هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كافي قوله تعالى سلاسل واغلا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين  
 فانه قد زيد فيه التنوين لمناسبة اغلا والسادس تنوين التثنية وهو الاخر للقوافي المطلقة كافي قول الشاعر  
 أقل القوم عاذل والعتابين وقولي ان أصبحت لقد أصابين  
 والسابع تنوين الحكاية كافي قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه بقي فيه التنوين مع أن حقه  
 المنع من الصرف لانه بقول التأنيث حكيم لا كان فيه قبل العلبة والتثنية تنوين الضرورة كافي قول الشاعر  
 سلام الله يبطر عليها وليس عليك يبطر السلام  
 فانه قد نون مطرفي الشطر الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتثنية التنوين  
 العالي وهو الاخر للقوافي المقيدة كافي قول الشاعر

والقول لفظ قد أخذ  
 مطلقا  
 كقم وقد ولان زيدا  
 ارتقى  
 فالاسم بالتنوين  
 والخفص عرف



قالت بنت النعم ياحلي وان • كان فقيرا عند ما قالت وان  
والعاقبتون الشهود سمع من كلامهم هؤلاء قومك بنون هؤلاء على حبل الشؤفة وقد نظم بعضهم  
الاقسام المذكورة بقوله

اقسام توهم عشر عليك بها • فان تقسيمها من غير ما سوزا  
مكن دقايل وعوض والشكر زد • وتم اواحك اضطرر قال وما هوذا

والخفص عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفص علامة للام لان كل حجر ور حجر عنه في المعنى  
ولا يخبر الا عن الامم فان قيل حيث كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص اعطى جيب بان  
الاخبار عنه علامة خفية لا يتركها المبتدئ بخلاف الخفص (و) عرفنا ايضا بقول دخول (حرف خفص)  
عليه في اوله (و) بقول دخول (لام والفت) عليه في اوله فزيد في قولك سررت بزيد ام لم يدخل حرف  
الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لم يدخل الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة  
والزائفة والموصولة بخلاف الالف في نهاية فاتها تدخل على الفعل تقول ال فعلت كذا يعني من فعلت كذا ولا  
يرود دخول الموصولة على الفعل في قوله • ما انت بالحكم الترضي حكومت • لانه اذا دخل الراجع ولعل تعبير  
الناظم بالالف واللام لا وضعه والضرورة النظم والاف كان الاولى ان يعبر بال لان القاعدة ان الكلمة اذا  
كانت على حرفين نطق به ظاهرا كمن وعن خلاف ما اذا كانت على حرف واحد نطق باسمها كواو  
العطف وفاته (تنبية) لا يعني ان الناظم قد تكلم ولا على ما يدخل في آخر الامم وما يدخل في اوله  
نبحا للاصل لكن التاسب تكس ذلك وغير الاصل طول الكلام على حروف الخفص فناسب تأخيرها  
وما نسبها لان عاينهم تقدم ما قبل الكلام عليه ليترغوا لما ياول الكلام عليه • ولما انتهى الكلام على  
علامات الامم اصرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم في التقسيم قال فيه العهد الذي كرى  
كان تقدم في الامم واعلم ان الفعل له ايضا حكم وشاة اق وعلامة • فحدد هذه الحدث الذي تحده الفاعل  
واصطلاحا كلمة دل على معنى في نفسها واقررت ما احدا الا زمنا الثلاثة وضعها • وحكمة الباعوض ما حده معبر با  
وهو الفعل المتعارف الخالي من التوهمين فعل بخلاف الاصل • واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قال بعضهم  
خلاف لمن قال من المصدر فحضر من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الامم  
والحرف • وقد ذكر الناظم علامته بقوله (مخروف) أي معلوم (اصحة دخول) قد عليه وهي مشتركة بين  
الماضي والمتارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقده هنا الحرفية دون الاسمية لانها تدخل على الامم  
تقول فزيد بذرهم أي حسبهم درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي  
المفهومة عند الاطلاق (و) اصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمتارع تقول سيقوم في التزيل  
سيقول السفيه من الناس ولا يرد على الناظم عموم السين السين الصيرورة والسين المحبة والسين المصراع  
ليس في من ذلك علامة للفعل لان السين للمعهود والمعهود عند النجاة سين الاستقبال وهي التي مضاهها  
التفيس ومثل السين - ر ف تقول سوف أقمل كذا وفي التزيل سوف استغفر لكم في معناها التفيس  
كالسين الا انها أكثر تفيسا منها لومنها الجمهور ان السين وسوف كلان مستقلان اصلان برأسه ما وقيل  
ان السين منقوصة من سوف (و) اصحة دخول (تاء تأنيث) السند اليه فاعلا كان وتأنيثه (مع التمكن)  
أصله ولو عرض بحر يكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالت أيتها الذين بخلاف المتحركة كذا فليس علامة  
للفعل واخترنا بقوله السند اليه عن تاء ب وثمت فاتها لهما تأنيث اللفظة (و) اصحة دخول (تا) الفاعل  
وهي التي في (فعلت مطلقا) أي سواء كانت لكم بأن كانت مضمومة أو للخطاب بأن كانت مفتوحة  
أو للخطابة بأن كانت مكسرة فالاولى كما في قولك جئتلك والتأنيث (ك) ماضي (ح) حقت (ي) يزل (ل)

• حرف خفص ولام  
• والفت  
• والفعل معروف بقده  
• والسين  
• وتاء تأنيث مع التمكن  
• وتاء ماضية مطلقا حقت  
• ل



والثانية كافي فربما جئت يا هذا كل من جاء التأنيث الساكنة واما افعال مختص بالماضي (و) يقبول  
 (النون) التي لا تكون خفيفة كانتا رتبة مع دلالة على الطالب (و) يقبول (اليا) التي للخطابة مع الدلالة  
 لك كورن الاول كما (ف) فذلك (افعلن) بتشديد النون ومنه افعلن بتخفيفها (و) الثاني كافي فذلك  
 (افعل) يا هذا وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة  
 أيضا أن هذه العلامة من كذا فالاعظم اقصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعصرها على  
 المبتدى سبب تركها من شيئين قد علمت (تنبيه) قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها  
 ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص  
 بالامر. ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف)  
 التقسيم في التقسيم قال في المصباح كرى كما تقدم في كل من الاسم والفعل. واعلم أن الحرف له أيضا قسمان  
 واشتقاق وعلامة. فعلامته الطرف واصطلاحاً كلمة دللت على معنى في غيره. وعلامته البناء ولم يحش منه شيء  
 على خلاف الاصل واشتقاقه من التعريف وهو التعريف. وعلامته عسمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له  
 علامة) يبرز عن قسميه (الاتفا قبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة علامة لا يقل  
 العدم لا يصلح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف القيد كما هنا لان المراد عدم علامة  
 الاسم والفعل لا العدم مع القيدان قيل لم يجلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عسمية ولم يكسوا  
 أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أعرف من الحرف والعلامة الوجودية أعرف  
 من العسمية فجلوا الاتعرف بالإشرف والآخر للاخس (تنبيه) في الصلاحية انما هو باعتبار اللقطة لان  
 هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيدعي شهداء أهل اللغة بان دخولها عليه معيب بتحقيق عدم الصلاحية  
 (باب الاعراب)

والنون واليا في افعلن  
 والفعل  
 والحرف لم يصلح له  
 علامة  
 الاتفا قبوله العلامة  
 (باب الاعراب)  
 اعرابهم تفسير آخر  
 الكلم  
 تقدير اولها لفعل

ومعناه في اللغة الآية يقال أعرى بفتح الشين أيته وعدم الحن في الكلام يقال أعرى بفتح الكاف أي لم الحن  
 فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي المتحبة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح فمعناه بان  
 أحدهما اندلج على عليه فيحذف ما يحذف به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف  
 وتانيهما أنه معنوي وهو الذي منى عليه الناظم تبعا للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تفسير  
 آخر الكلم) إذنا أوصفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كافي التني والجمع والثاني بان يبدل حركة بآخر كافي  
 المفرد وعمل الآخري كلامه الآخر حقيقة كافي زيد وعمر والآخر حكما كافي بدوم فان قيل الكلم  
 اسم جنس جعي فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحيدة فلا بد من الحذف في التعريف تفسير آخر كلمة أو كلمتين  
 أجيب بان المراد جنس الكلم وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخروج بالتقيد بآخر الكلم  
 تفسير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زيد أو يود فلا يسمى اعرابا وإنما انشأ بالآخر لانه طارئ  
 على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع  
 اتحالى من النون لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف  
 والامر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغير من حيث علامته (تديرا) كما  
 في قولك جاء الغني (أولها) كافي فذلك جاء زيد بقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغير  
 أمر معنوي فلا يكون تارة تقدير أو تارة لفظا وأوفي كلامه لتتويع لالتشكك كأنه قال وذلك التغير نوعان  
 تقديرى ولفظى وركب نوعا ثالثا وهو المحلى كافي فذلك جاء سيوبه وقد يقال أراد بالتقديرى ما عدا اللفظى  
 فيشمل المحلى وذلك التفسير (ل) أجل (عامل) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى لالاعراب لفظيا كان وهو ظاهر  
 ومنه ما كذا لا بداهة ونحوه مقدما كان وهو ظاهر أيضا ومؤخرا كافي فذلك جاء رأيت كما يدل على



ذلك كله تسكير عامل (علم) ولو نحو قوله ليل كما في قولنا يد في جواب ائتالي من جاء وخروج يدك تغير  
 آخر الكلام لا اجل عامل لان لم يكن سبب أصلاً كما في حيث اذا قصت أو كسرت بعد ضمها أو كان السبب آخر  
 كالإتياع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو من أمن ينقل حركة الهمزة إلى التثنية والحركة  
 في نحو من زيد بالنصب بعد قول القائل يا مشريداً والنقل إلى كثر في نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك  
 لا يسمى اعراباً ولا كسر حقيقة الاعراب كان قالوا قال الله جل هذه الحقيقة في واحد هذه الأقسام فاجاب بقوله  
 (أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أو بعبارة) سواء قلنا بان الاعراب  
 لفظي كاهو التحقير أو بالمعنى كاجزى عليه النظم واعتبار الحقيقة المذكورة اندفع ما قد يقال  
 جعله أقسام الاعراب أو بعبارة غير صحيح لانه ان أراد أقسام الاعراب الاسم فلا يصح لانه ثلاثة رفع ونصب  
 وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكنهه لانه ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أن لم يرد  
 ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل واعتبره كالاصل بالأقسام الأولى  
 من تعبير بعضهم بالانقلاب لان من حق القاب أن يصدق على ما يقببه وهو غير صحيح هنا لان فيه جعل  
 الاختص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلاً ولا يعني أن تقسم الاعراب إلى هذه الأقسام من تقسيم  
 الكل إلى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فان اعتبر) أي الأقسام المذكورة ثم تبدل النظم من الاربعة قوله  
 (رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة الماوراء النرفع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغير  
 مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لارتفاع  
 الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضاً نحو ليلنظر نفس الضمة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لارتفاع  
 أن الاعراب معنوي تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها  
 وانما يسمى بذلك لاتصاف الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام  
 الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يرق وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغير  
 مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه وانما يسمى بذلك لان  
 الجازم قطع من الجزم شيئاً وقد عرفنا أن الجزم في اللغة القطع (وجز) في اسم فقط نحو زيد في قولك  
 صرحت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب  
 عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لانجرار اللغة السفلى عند النطق به وقد  
 قلنا أن الجزم عبارة بصريّة والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربع ترجع في الحقيقة إلى  
 قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ويختص بأحدهما وهو الجزم والجر وليس ذلك  
 نكتة فصلها في كلام النظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب  
 كما تقدم • ولما ذكر النظم هذه الأقسام مجتمعة باعتبارها في فرع في تفصيلها فذلك الاعتبار فقال  
 (والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب الجزم (في الاسماء) المرع بولو خلا (يقع)  
 أي الكل المذكور (وكذا) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه يصدق (في الفعل)  
 المرب وهو الفعل المضارع ائتالي من التثنية ولذلك أفرد النظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن  
 المرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظر التعدد الأفراد العربية (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل  
 المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض  
 ثقيل بخلاف الجزم فأعطى الثقل الخفيف وبالعكس ليتعادلا • ولما انتهى الكلام على الاعراب  
 وأقسامه مخرج تسكير على العرب مستبعداً للكلام على المبني فقال (وسائر الأسماء) باله أي جميعها  
 فسائر بمعنى جرح هنا وقد يكون بمعنى باقي (حيث لا شبهة) بها (فربها من الحروف) لقوته بان لم يكن بها  
 عبداً أصلاً وكان شيعاً فربها من الحروف الخفيفة وهو الذي علمه من خواص الاسم (معربة) من

علم  
 أقسام أربعة فلتعتبر •  
 رفع ونصب وكنا جزم  
 وجز  
 والكل غير الجزم في  
 الاسماء يقع  
 وكذا في الفعل فلتفحص  
 امتنع  
 سائر الأسماء حيث  
 لا شبهة  
 فربها من الحروف  
 معربة



الاعراب وقد قسم الكلام عليه (وغير ذي) أي هذه (الاسماء) بالمدخل تحت القبر المذكور كل من  
الاسماء التي قام بهما من الحرف كإعطاء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي  
بجاء فعل الأمر على منذهب البصر بين ذهاب الكوفيين إلى أنه معرب يجوز لام الاسم مقدرة لأنه  
مقطع عنهم من المضارع قال في المفتي وبقوله أقول والفعل المضارع غير الخالي من التوئين كإسائي  
شكل ذلك (بني) من البناء وعولقة وضع في على في حيث يراد به الثبات أما في الإاء طلاح فيه  
منهين كإعطاء في الأعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فيجوز ما جرى به لالبيان مقتضى العمل وليس  
حكاية ولا تبعاعولا قلالا ولا تخلصا من سكوتين وإنما هو معنى وعليه فيجوز ما لازم آخر الكلمة حالة  
واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناقم من القبر المذكور المضارع الخالي من التوئين بقوله (خلا) وهذا  
حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجر بخلاف شرط أن يكون (من كل  
نون) من نون الاء ولا تكون الأماضرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الحقيقية المباشرة له لفظا تقديرا  
(فدخلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فإن لم يخل من كل نون بأن لحقه ونون الاء  
ولا تكون الأماضرة كما هلت في على السكون نحو النسوة ضر بن أولحقة نون التوكيد الثقيلة أو الحقيقية  
المباشرة له لفظا تقديرا في على الفتح نحو ليسجن وليكونا من الصاغر بن وقد شمل ذلك المستثنى منه كما  
تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لبون أو تقدير نحو ولا يصدك فانه لا يفتي بل يعرب هو لا  
ذكر أقسام الأعراب وكانت محتاجة إلى علامات تميزها أعقبها ذكر العلامات فقال

(باب بيان علامات أقسام الأعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وستة للخفض واثنان للجزء والأصل منها  
أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم  
وماعداً هذه الأربعة على خلاف الأصل كما يوضح لك ان شاء الله تعالى وأما تقديرنا أقساماً لأنه مراد الناقم  
كالأصل بدليل كلامه بعد أيضاً فلهذه العلامات ليست لمطلق الأعراب والالامدلت الضمة مثلاً على  
خصوص الرفع وأما أصل في مطلق الأعراب وإضافة العلامات إلى ما يصبها على معنى التلام بناء على  
ما شئ عليه الناقم كالأصل من ان الأعراب معنوي وبها علامات الرفع لأنه أعراب المعسدة قال  
(الرفع) من حيث هو أو بالنظر لجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات أربعة وباعتبار  
الحية المذكرة اندفع ما قد يقال ان أن أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لأن علاماته  
فيه الضمة والواو والألف فقط وإن أولاد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لأن دلائله فيه اثنان  
الضمة والنون فقط العلامة الأولى (ضمة) على الأصل وتلك قسمها الناقم العلامة الثانية (واو)  
على الالة هو الضمة وفي هالانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على التباية عن الضمة وثالث  
بهالانها أخت الأولى الموالين والعلامة الرابعة أشار إليها بقوله (كذلك) أي مثل المذكور فأن كلا  
علامة الرفع (نون ثابت) في اللفظ (لا منصرف) منه وفي ذلك إشارة إلى أن قول المر بين صرفع  
وعلامة رفعه بون النون معناه صرفع النون الثابت فهو من إضافة الصفة للوصف وأما ذكر  
الوصف باعتباره كونه حرفاً لأجل النظم ونعم بالنون لأنها علامة الرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكأنما  
علامته و إذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ة) أقول لك (الضم) أي الضمة فإداه بالضم الضمة  
تسمى أياها (علامة الرفع) (في اسم مفرد) والمراد به هنا ليس بشئ ولا مجموعاً ولا ملحفاً بهما ولا من  
الانها خمسة بخلافه في باب الخبر ولب لا وباب المنادى كإسائي ولا فرق بين أن يكون منصرفاً كما في قولك  
جاء ز هو بين أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أحد) فنقل من زيد وأحد صرفع و الالة

وغير ذي الأسماء مبنى

لا

مضارع من كل نون فله

خلا

(باب علامات

الأعراب)

لرفع منها ضمة ولو

ألف

كذلك نون ثابت

لا منصرف

فأضم في اسم مفرد

كأحد



رفعة الضمة (و) في (جمع تكسبر) وهو ما تكسبر فيه بناء واحده اذ يزاد فقط كافي صتو وسنوان  
أو ينقص فقط كافي تحمة ونحتم أو بتبديل الشكل فقط كافي أسد وأسداً وبالز يادة والنقص وتبديل الشكل  
كافي غلام وغللمان أو بالز يادة مع تبديل الشكل كافي رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المنصف الذي أشار  
اليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعبد) جمع عبداً والنقص مع تبديل الشكل كافي رسول ورسول  
أو بالز يادة والنقص ولم يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) اما كان كهلداً أو  
صفلاً (كلمات) والتقييد بالجمع والتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كهلداً ومفرداً كهلداً  
وقد يكون مفرداً كهلداً وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسراً كهلديات وجعل بعضهم جمع  
المؤنث السالم كالقبيل كل ما كان في آخره الضمة من زيدنان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل  
المضارع التالي من التوئين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنث المخاطبة  
واستعمل الاصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بأخره شيء لكن النظم انكل على علمه في أسبغى ولا فرق بين  
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياي) بتسهيل الهجزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في  
الاول مقصورة في الثاني ولما بين موضع الاصل فخرج بين موضع التانيث فقال (والواو) تكون علامة للرفع  
(في جمع المذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدراً انقطاعاً عما كان سالماً  
لانه سلم فيه بناء واحده ولا بد منه مما تغير بالز يادة لتقدير انقطاعاً عما كانت عليه وبشرط فيه أن يكون  
مفرداً ههنا أو صفة فالاول كافي قولك جاء الزيدون والثاني (ك) مافي قولك (الساخون هم أولو المكابم)  
وأن يكون له كرماعن خال من تام التأنيث وما ذكر جاري كل من العلم والصفة ويختص العلم بان لا يكون مركباً  
تركيباً اسدياً ولا عن جبالاً ولا معرباً بحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاً ولا فعلاً فاعلاً  
ولا مما يستوي فيه الله كروا والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جوع لا مفرد لها كمشرون وبابه الثاني  
جوع تكسبر كسبون وبابه الثالث جوع تصحيح لم تسوف الشروط كاهلون وابلون الرابع ماضي به من  
هذا الجمع كزيدون ماضي به وذلك يعلم أن في عبارة النظم كاصلة قصوراً وأجيب بان التعبير بالجمع وبالسالم  
جرى على الله البهوان المراد بجمع المذكور السالم كل ما جمع بواو وتون أو ياء وتون (كما أثبت) أي الواو علامة  
للرفع (في الخمسة الاسماء) بالمد في جملته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل في الاسماء الخمسة وهو الواقع  
في أكثر نسخ الاصل ووقع في بعض نسخه الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كتابة مما يقبح التصريح به وادعاه  
بالحروف قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهي) أي الاسماء الخمسة (التي تأتي) قريباً  
(على الولاة) بالمد في قوله (أب) نحو جاء أبوك و(أخ) نحو جاء أخوك و(حم) نحو جاء حموك بكسر  
الكاف لان الحم اسم لا قارب الزوج على المشهور وقيل اسم لا قارب الزوجة وقيل مشترك بينهما فقيه ثلاثة  
أقوال (وفو) وهو لفة في القم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد (جرى لكل) من الاسماء  
الخمس (مضافاً) الغير بما المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف ومضافاً الى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة في  
الاول نحو جاء أبه المقصورة في الثاني نحو جاء أبي (مفرداً) بخلاف ما لو كان مني أو مجموعاً جمع تصحيح  
أو تكسبر فانه يرفع بما يرفع به المتني والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبون ونحو جاء أبواك  
(مكبراً) بخلاف ما لو كان مصغراً فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخوك بفتح هذه أربعة شروط بزيادة  
قولنا الغير بما المتكلم يزاد أيضاً أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فانه يرفع بالضمة الظاهرة  
نحو جاء أبو يمشو أن يكون القم خالياً من الميم كما أشار اليه النظم بخلاف ما لو لم يكن خالياً فانه يرفع بالضمة  
الظاهرة نحو هذا فلك وأن تكون ذو مضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو  
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد ضرب جلاعلى التي معنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

وجمع تكسبر كجاء  
الاحد  
وجمع تأنيث كهلداً  
وكل فعل معرب كياي  
وهو لو في جمع المذكور  
السالم  
كالمشرون هم اولو  
للتكلم  
كما أثبت في الخمسة  
الاسماء  
وهي التي تأتي على الولاة  
أب أخ حم وفو وذو  
جاء  
كل مضافاً مفرداً مكبراً



[illegible]

ويعمل به الثقلان والقلوب بما هي به مطلقا وكذا ان أضيفا إلى الضمير فإن أضيفا إلى قلما أضافا  
بحركات مقدرة كالقوى ونحوه (والنون) الثلاثة تكون على مقادير (في الفعل) (الضارع) اتصل به ضمير  
فقيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة القاطبة وهو (الذي عرف) عندهم (أ) يوزن به وهي (ضمان) بالياء  
التحتانية فهي الغائبين المذكورين لما كانت الألف فيه كافي قولا ان زيدان يضربان أو حرفا كافي قولا ان  
يضربان ان زيدان على لفظا يكون في الراضين فيضمونتان و(ضمان) بالياء القوقاية وهو الخططين  
المذكورين كافي قولا ان يضربان (أخما) يوزن به الخططين المؤنثين كافي قولا ان يضربان أحدهما عندان  
والفتحة المؤنثان لما كانت الألف فيه كافي قولا ان يضربان أو حرفا على اللفظة المذكورة كافي  
قولا ان يضربان أحدهما غير مع صور (ويعملون) بالياء تحتانية وهو جمع المذكور الغائبين أما كانت  
الواو فيه كافي قولا ان يضربون أو حرفا على تلك اللفظة كافي قولا ان يضربون ان يديون فقيه  
سورجان و(ضمان) بالياء القوقاية وهو جمع المذكور القاطبين كافي قولا ان يضربون يديون  
ولا تكون الواو في الأصل فليصور تواجده حال كونها (مفعلا) يسكون العين أي مع ضمان وضمان  
(وتضليل) ولا يكون إلا لثلاث الفوقاية وهو الخطابة المؤنثة كافي قولا ان (رحمن) (أعند) (حالي) القائم في  
ولا تكون الياء فيه إلا لثلاث فليصور (أحدهما) (عنه) الموازين (الشهيرة) عندهم (الجنة الأفعال)  
لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشرة في قدر يذهب على ذلك في علمه تقدم اسم العدد على العدد والأصل  
بلا فصل الجنة ولما هي الكلام على علامات ارفع ترجع في الكلام على علامات النسب وعقد طلبا يقال

لكن كان الأولى أن لا يخرج من هذا النحو طائفة الترجمة السابقة وقد فيها بقوله (النصب) من حيث هو وأول نظر  
لجميع الاسم الفعل كاتقسم في الرفع (حسن) من العلامات (و) إذا أردت بيانها (فهي فتحة) على الأصل  
فلذلك قسمها الناظم (ألف) على التباين من الفتحة في جملتها تلب الفتحة و (كسر) على التباين  
من الفتحة والمراد به الكسرة فعبر به عنها اسمها وثلثها لأنها أخت الفتحة (وياه) على التباين عن  
الفتحة وقسمها على النون لأنها أخت الألف (ثم نون تنعطف) في اللفظ وفي ذلك إشارة إلى أن قول  
المعرين منصوب وعلامة نصب حذف النون مضام منصوب بالنون المنفوفة فهو من إضافة الصفة إلى  
الموصوف وخفي بالنون لأنها علامة للنصب في النمل وهو مؤخر من الاسم فكأنه أعلامه كاتقسم في الرفع  
وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فانصب بفتح) أي قصة فغير يفتح عن اسمها (يا أي القى  
أوحياً) (ضم) أي ضا فغير التسميع السابق (قد فرغ) فمعلق به الجزء المجرور فلهذا جعله صفة والمضى  
أن الفتح تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الاجمع التأنيت) (كهنات)  
وسمات (فتحة من) بالبناء للفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي ولما بين موضع الأصل  
فمرح بين موضع النائب فقال (واجمل) علامة (نصب الحجة) أو التنية (الاسماء) والفتحة (ألف)  
بكون الفاء الضرورية لا إفكان عليه أن يقول لها لا يفعول لأجل ويحتمل أنه جرى على لغتين يفت



على المصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة نصب في الاسماء الخمسة أو الستة نحو  
 رأيت أباك وأخاك إلى آخرها (وأنصب بكسر) أي بكسرة فقيده التسميع المتقدم (جمع تأنيث) كهذه  
 ومسلكت (عرف) فيما تقدم تخيله له وفي التنزيل خاق الله السموات (وأنصب في الاسم الذي قد تباين)  
 كالزبد في قولك رأيت الزبد (و) في (جمع تذكر صحيح) لا مكسر كذا لم يأت في قولك رأيت  
 مسلكت (يا) مفتوح ما قبله مكسور ما بعده في المتن وبما كسر في جمع المذكور الصحيح والمعنى أن الياء  
 تكون علامة للنصب في المتن وجمع المذكور السالم وإن طاق الأصل الجمع حيث لم يقيد بمذكر والنظم لأن  
 مراده الجمع الذي على هذا المتن يقر بتذكركه وهو الذي على هذا المتن إنما هو جمع المذكور السالم (والخمس  
 الأفعال) أي والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلاان وفعلاون وتفعلاون وتفعلاين (حيث تقدمت)  
 بأن دخل عليها عامل النصب كمن (خفف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال  
 (مطلقا) أي من غير تفصيل (يجب) حيث قد تقولون يفعلان ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن يفعلوا ولن يفعلوا  
 فلهذا كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى إلا أن يصفون  
 لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والرافع ليس واد الجمع بل واد الفعل ولما أنهى الكلام  
 على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الأولى أن لا ترجم هذا المصير في علامات النصب وقد بينا بقوله (علامة الخفض) أي علامته  
 فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق  
 حاصل معنى لأن المفرد المضاف معرفة بضم فكأنه قال علامات الخفض (التي هي انقباض) وتخير عن غيره ثلاثة  
 العلامة الأولى (كسر) على الأصل ولذلك قدمه النظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميع  
 السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وفيها لانتساب الكسرة والعلامة الثالثة  
 ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلاث بها لأنها أخت الكسرة وكما أتت الفتحة عن  
 الكسرة هنا أتت الكسرة عن الفتحة في تقدم فقد تقرر ضرورة المذكورات هي علامات الخفض (فقط)  
 أي غلبت زيادة القامزة بين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أي  
 بكسر فقه التسميع المار (ما) أي الذي أو شيئا (من الاسماء) لأن الأفعال (عرف في) حال (ورفعه بالضم)  
 أي بالضم فقه التسميع السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة  
 الخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أي يثنون فتكون الصرف وهو تثنون فتحكى ويسمى  
 الاسم حينئذ متكاملا أو مكتملا واحقر بذلك مما إذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل  
 أنما قبل كلام من الأولين أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالنصرف ولم يقيد الأخير أعني جمع التأنيث بذلك  
 لأنه لا يكون إلا منصرفا فلا حاجة إلى التقييده إلا أنه إذا سمي به نحو عرافات وأدركت جاز فيه الصرف  
 وعلمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر حاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع  
 التثنية كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم ينظر حاله قبل التسمية وبعدها فيعربه  
 بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تثنوته نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر حاله بعد التسمية فقط  
 فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لهذه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل النظم راى ذلك فقيده في  
 السكت بالقيده المذكور وما بين موضع الأصل شرع ببيان موضع التأنيث فقال (واخفض بياء) بالمد (كلما)  
 أي الذي أو شيء (بها) أي بالياء (نصب) بالبناء للفعول وبه يتعلق الخبر والمجرور قبله وذلك هو المتن وجمع  
 المذكور السالم (و) واخفض بيا أيضا (الخمس) أو الستة (الاسماء) المتقدمة (يشروطها) أي بشرطها

وأنصب بكسر جمع  
 تأنيث عرف  
 والنصب في الاسم الذي  
 قد تباين  
 وجمع تذكر صحيح  
 يا  
 والخمس الأفعال حيث  
 تقدمت  
 خفف نون الرفع مطلقا  
 يجب  
 (باب) علامات  
 الخفض  
 علامة الخفض التي بها  
 انقباض  
 كسروا ثم فتحة فقط  
 فاخفض بكسر لمن  
 لا يما عرف  
 فرفع بالضم حيث  
 ينصرف  
 واخفض بيا كل ما بها  
 نصب  
 والخمس الاسماء بشرطها



لأن المفرد المضاف لغيره في جملة كاسر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا متكاملا غير منسوب إلى آخر ما سبق فتلخص أن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كافي فذلك صيرت بالزبدون وفي جمع الله كرايا كافي فذلك صيرت بمسعين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك (نصب) أي نوافي الحق (واخفض ففتح) أي فتحة فقه التسميع المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم) بصرف (أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين المتكسرين كاسر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (عما) أي من الذي أو من اسم (يوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند المصريين وشبه التركيب عند السكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (صار يصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يصف بوصف الفعل ولما نصب الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين والصفة بوصف الفعل (بأن يحوز) بالحاء المهيضة الزاوية المحجمة من الجارية وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كافي نحو أحبال الجمل تصغيرا لجال إلى المعنى كافي نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تفني عن اثنتين) من الحيل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وأعمال يكتب بطة واحدة إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت إلا بعلة أو بطة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللفظ والنشر المشوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي الفلية كافي حيل أو معدودة وهي ألف قبلها ألف فليت هي همزة كافي صمرا (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وإنما أغنت عن علتين لأنها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى والضرورة بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حيل جوا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا المنصب الجمهور وذهب ابن فلاح الجبلي إلى أن المقدر في ذلك جوا إنما هو الكسرة لأنه لا تقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صفة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع كاسر بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع كسر بعد ألف تكسيرة حرفان كساجدا وثلاثة أو سطرها ما كن كصايب والتفصيل بالتكسير لجواز جمع صلاته كافي صواحب فانه يجوز جمعه على الواحبات ووجهها أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية وإنما أغنت صيغة منتهى الجمع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونها أقصى بمنزلة علة (أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وخرج بقولنا أو سطرها ما كن نحو ملائكة لأن أو سطر الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه بشرط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع بين العلتين فقال (والهاتان) أما (الوصف) أي الوصفة ولو عبر بها السكان أولى لأن الوصف هو الاسم بخلاف الوصفة فانها تكون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) يسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة تقيض البور ويطابق على الميل من الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لضرب اغلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لا بد وأن يدل عليه ليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كافي معنى وثلاث زبد يلع وحمل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفة بخلاف الذي مع العادية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا بها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع الصرف كافي عمر قائم لم يحدوا فيه علة أخرى مع العلية قبيرا أنه معدول عن عامر ثلاث لم يرم مامو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف إلا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) (الوصف) (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كافي أحرا وأفضل (أو) (الوصف

نصب  
واخفض بفتح كل ما لم  
ينصرف  
بما يوصف الفعل صلا  
ينصف  
بأن يحوز الاسم علتين  
وعلة تفني عن اثنتين  
فألف التأنيث أغنت  
وحدها  
وصيغة الجمع الذي قد  
انتهى  
والعتان الوصف مع  
عدل عرف  
أو وزن فعل أو



المتن (بنون وآلف) الزائدتين كاف سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعمدا لاكثره بشرط في ذلك  
 أن لا يكون له مؤث على وزن فعلة وقيل اشترط أن يكون له مؤث على وزن فعلى ويظهر أن الخلاف هنا  
 لا مؤث له أصلا كرجح فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني (غيب) بشرط في الوصفية  
 حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمنى الوصفى وان غلبت عليه  
 الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والغيب عارض الوصف كآريم وعارض الاسم

(وهذه الثلاث) التي هي الفعل ووزن الفعل والأفعال والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع  
 الملكية (العلم) فالعلم مع الملكية كافي عمر لأنه معقول من عامر كما تقدم وقد قيل من السدائث فنزل أن  
 رجب وصرفا لم يرد بهما من صرفا وان أريد بهما معين منعان من الصرف فيكون المناع لما حيث أنه  
 الملكية والفعل لانهما معقولان من الرجب والمصرف وعلى هذا فوجب في حديث من صام يومين رجب  
 منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع الملكية كافي أحد يزيد وشعرا أهلا والآف والنون  
 الزائدتان مع الملكية كافي عمران وعثمان وسدان وخروج بقولنا الزائدتان الأفعال والنون الأصلتان  
 واللتان احدهما أصلية كافي مستعان ولان مجازيه أصلان الصرف وعدمه بيان وذلك نحو شيطان فإنه  
 ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حيث أنه وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا  
 من الصرف ولذلك لم يقل لبعضهم هل عفا من مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان محبونه  
 صرفته لأنه حيث تمنع العقوق فان مسخته منعه من الصرف لأنه حيث تمنع الغفة (وزاد) أى العلم عن  
 الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا من جبا ليس عدديا ولا مختوما بويه كافي  
 مديكرب فهو ممنوع من الصرف الملكية والتركيب بخلاف الاضاف والاسنادى والتقييدى والمعدى  
 والمختوم بويه (و) زل أيضا (أسماء الهم) كآراميم واسحق ويعقوب فشكل من هذه ممنوع من  
 الصرف للملكية والهمزة وهل بشرط أن تكون الملكية لفظ الهمز ولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان  
 وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضى قال الأثرى أن قانون اسم جنس  
 فى الهمز بمعنى الجيد ثم قلته العرب الى العلم فصار غير منصرف \* واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أجنبية  
 الأثرى مستوك ذلك أسماء الملائكة فكلمها أعجمية الأربعة والله قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد \* أوضاعها فى الهمز ليست توجد

رضوان ملك نكير منكر \* أمثالها فى حكم ما قد ذكرنا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للملكية فوزادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها منصرف فقولك ذلك  
 الأربعة الأولى هي مصروفة وشلهاء نوح ولوط ريث وقد جمعها بعضهم فى قوله  
 قد كر غنيا ثم نوحا وصالحا \* ولوطا وشيثا ثم هودا ومحمدا

(كذلك) أى مثل ذلك (تأنيث) معنوى أو لفظى (بمعادى الألف) المقصور أو الممدودة فأما التأنيث  
 اللفظى بمعادى الألف فلا شرط له الا انضمامه الى الملكية نحو طه حقة وقاطمة وأما التأنيث المعنوى فيشترط  
 فيعز يادة على انضمامه الى الملكية اطر يادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زنب وسعد ولما كونه اسماء أجمعيا  
 نحو جود ولما تحرك الوسط نحو سقر وأما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد  
 فيه واحد من هذه الأربعة نحو هند ودعد جاز فيعوجهان والتع أجودوا كثر غنى سيبويه وقد جمع بينهما  
 الشافعى فى قوله لم تلتصق بفضل مذكرها \* دعد ولم تسق دعد فى الطب  
 وقد أهدر ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وآلف  
 وهذه الثلاث تمنع العلم  
 وفقد تركيبا وأسماء الهمز  
 كذلك تأنيث بمعادى  
 الألف



صحتها مؤنث بهاء مطلقا • وقدرت منع العار كونه ارتقى • فوق ثلاث أو جكور أو سقر  
أوز حمام أصناف لا اسم ذكر • وجبان في العدم قد كبر • يق • ومجعة كنهت والمنع أصق  
فتلخص أن مواعيد الصرف تنسج نظمها بعضهم في قوله •  
مواعيد الصرف تنسج كما اجتمعت • فنتن منها في الصرف تنسج • عدل ووصف وتأنيث ومعرفة  
ومجعة ثم جمع ثم تركيب • والنون زائدة من قبلها ألف • ووزن فعل وهذا القول تقرب  
وأخصر منه قول بعضهم اجمع وزن ما دلل أنت بمعرفة • ركبوزد هجعت فالوصف كذا  
وعلم من كلام النظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيام مقام العللين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك  
فالاول هلهو بعض علل ما لبعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو مملودة رأما اللف فهي صيغة منتهى  
الجنوع والثاني السبق اللفافية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما  
يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لثانيهما لأن العلمية تقتضي التحصيل  
والوصفية تقتضي الاشتراك ولهذا أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف • كل مع الوصف صرف الادم قدمنما  
وزد عليها مع التعريف هجعتا • تركيب مزج أو التأنيث فاستنما  
وامنع بجمع تاهي حسب ألف ال • تأنيث مدا ونصرا ككيفية ما وقما

ومحل منع الادم الذي وجد فيه العلل أو على تقوم مقامها من الصرف مظهر ينف أو يأت بعلال ( فان  
ينصف ) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم ( أو يأت بعلال ) كالأهمي والأصم ( صريف ) أي جو بالكسرة  
وإن لم ينون وعلم ذلك أن النظم جرى على القول بأن الادم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم يزل  
احدى عليه بالاضافة وبال والتحقين أنان ز الشاخصى عليه بذلك لم يبق على الصرف نحو يا حاكم  
وباليز بدقان العلمية لا تنقي مع الاضافة أو أل وإن لم يزل فهو باق على منع الصرف نحو يا حسنكم والأهمي  
والأصم • ولما انتهى الكلام على علامات الخفض أخفى الكلام على علامات الجزم وعلم ذلك بابا فقال

( باب ) بيان ( علامات الجزم )

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها في علامات النصب وقد بينها بقوله ( والجزم في الأفعال ) لاني الأنياء  
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن العرب من الأفعال واحده وهو الفعل المضارع نظرا إلى الفرق العربية كما تقدم  
( بالسكون ) على الأصل وذلك قد مر في النظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة ( أو ) ( بـ ) حذف  
حرف علة ( على التنبية عن السكون وحرف العلة إما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتي وإنما سمي كل منها  
بذلك لانه بدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالربط ولما كان حرف العلة ضميفا كان شبيها  
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجزم لحذفه ( أو ) بحذف ( نون ) الرفع على التنبية عن السكون وقد بين مواضع  
كل من هذه العلامات لأعلى القبول الذي المراد به ولا على القبول الذي المشوش بل على القبول الذي المشوش فقال  
( حذف نون الرفع ) أي التي تكون علامة للرفع ( قطعيا يزم ) أي لزوما قطعيا عليه ( في الحجة الأفعال ) أي  
في الأفعال الخمسة المتقدمة ( حيث تجزم ) أي في حالة جزمها نحو لم يضر باولم يضر باولم يضر باولم يضر با  
ولم يضر في هذه كانه مجزومة وعلامة جزمها حذف النون ( وبالسكون الجزم ) فعلا ( مضارعا ) بشرط أن  
يكون ( سلم من كونه ) أي بالمضارع ( بحرف علة ختم ) به يتعاق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة  
وقد فصل ذلك بقوله ( اما بواو أو ياء أو ) ( بـ ) ( الف ) بشرط أن لا يتصل بآخره حتى يوجب بناء ما وينقل  
أهرا به فالاول نون التوكيد يسبقها نون الانثى والثاني ألف التثنية وواو الجماعة وإما الحاطبة ولم يبق على  
ذلك أن كالأعلى عليه ما سبق ولا ينبغي أن مثال الفعل المذكور نحو لم يضر بـ في التنزيل لم يضر بـ في كل

فان يصف أو يأت بعد  
ال صرف  
( باب علامات الجزم )  
والجزم في الأفعال  
بالسكون  
أو حذف حرف علة  
أو نون  
حذف نون الرفع قطعيا  
بجزم  
في الحجة الأفعال حيث  
تجزم  
وبالسكون الجزم مضارعا  
سلم  
من كونه بحرف علة  
( ختم )  
اما بواو أو ياء أو الف



من ذلك مجزوم وعلاقة جزء السكون (ويزوم به فيهما) أي بالواو نحو يزو أو بالياء نحو يهوى أو بالالف  
نحو يحشى (بأن تحذف) أي تحذفها فتقول لم يهزم بهته ولم يحش فكل منهما مجزوم وعلاقة جزءه حذف  
حرف العلة وعلى هذا حرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم  
لابلجزم والمخوف به انما هو الحركة بقدره وأما حرف العلة فاعلم حذفه لا لئلا يناس المجزوم بالرفع وعدم  
حذف حرف العلة في قول الشاعر

مجنون يرين ثم جئت مستعلا • من مجزوم بان لم تنجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الأصلي محذوف والذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال في قول الآخر

ألم يأتنيك والانباء غني • بما لاقت لبون غني زيد

ومحل تعين حذف حرف العلة الجازم إذا كان أصليا والاباء كان بدلًا من همزة كافي بوضوح وقرا جاز  
الانبات والحذف بناء على عدم الاعتناء بالعارض والاعتناء به الأول هو الأكثر وحذا إذا كان الابدال  
قبل دخول الجازم وهو حينئذ لا يكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاضد بالحركة عن الابدال  
فإن كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسي لكون الهمزة  
حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي • ولما تكلم الناظم على جزم الفعل  
المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تيمنا بالمقابلة فقال (ونصب) فعل (ذي واء) نحو يزو (و)  
فعل ذي (ياء) نحو يهوى (يظهر) فتقول من يزو أو حسب أن يهوى خلفه الفتحة على كل من الواو والياء  
وأما قول الشاعر • أي أنه أن اسمو بام ولأب • فضرورة وجوز حذف الف نحو يحشى فالتدوير لا يظهر  
عليه بل يقتضي أن الف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أي وما سوى النصب من الرفع فقط لاجزوم فد  
تقدم الكلام عليه وأما الحذف فلا يدخل الافعال كاسبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو نحو يزو وذوالياء  
نحو يهوى وذوالالف نحو يحشى (فيسروا) أي النحاة أو العرب به يتعلق الجار والمجرور قبله والواو  
داخله عليه في الحقيقة والأصل وقدرنا ما سوا في الثلاث لكن في الأولين التثنية لأن الحرف قبل الحركة  
الأنها عليه تثنية وفي الأخير لا تعتبر لأن الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكرنا ضابطا للمعتل والسلم بقوله  
(فمنحوا يزو) من كل ما كان آخره واو أو نحو (يهوى) من كل ما كان آخره باع أو نحو (يحشى) من كل  
ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للجهول (ب) حرف (علة) وهو الواو في الأول والياء في الثاني والالف في  
الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب  
(منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكرنا النظم للمعتل من الافعال جزم ذلك إلى ذكر  
المعتل من الامياء بقوله (وعلة الاسماء) أي العلة التي تكون في الاسماء (ياء) كافي القاضى (ألف) كافي القاضى  
(فمنحوا قاض) كدع (و) نحو (القضى) كالمصا (يا) أي بالعلة (حرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الأول  
يسمى منقوصا وضابطا كل اسم عربي آخره لازم فليها كسرة بخلاف المبني نحو القاضى وما آخره ألف نحو  
القاضى وما آخره باع غير لازمة كالشئ في حلة النصب نحو رأيت غلاما يركب ما آخره باع لازمة ليس قبلها كسرة  
نحو علي. الثاني المقصور وضابط كل اسم عربي آخره ألف لازمة فليها كسرة بخلاف المبني نحو منى الذي آخره باع نحو  
القاضى والذي آخره ألف غير لازمة كالشئ في حلة الرفع نحو جاء الزيدان والذي آخره ألف غير لازمة كصعراء  
و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع سكن تقديره على الأول للتثنية وعلى الثاني للتثنية (فيها) أي في العلة  
أي حرفها وهو اما الباء أو الف في معنى على فتقول جاء القاضى ورأيت القاضى وممرت القاضى وتقول يا صبا  
القاضى وممرت القاضى ولا تقل رأيت القاضى يسكن الباء في نصبها كما أعلمه بقوله (ولكن نصب)  
نحو (قاض يظهر) خلفه الفتحة ومن العرب من يسكن الباء في النصب أيضا خلا لخطبة النصب على حلة  
الرفع والجر وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان  
تتحذف

ونصب ذي واء وباء

يظهر

وما سواه في الثلاث

قدروا

فمنحوا يزو يهوى

يحشى ختم

بعضه وغيره منها سلم

وعلة الاسماء ياء وألف

فمنحوا قاض والقضى بها

حرف

اعراب كل منهما

مقدر

فيما لوكن نصب قاض

يظهر



ولأن رشي بالجملة داره • ودأري بأعلى خضرموت اهتدى لي

ولما ذكر النظم الاعراب التقديري الأصل أخفى ذكر المارضى فقال (وقدروا) أي النعناء والعرب (كلازة  
الاقسام) أي التي هي الرفع والنصب والجر لكن هذا في رأي الجمهور ونصب ابن مالك إلى أنه انما يندرج  
الرفع والنصب دون الجوز لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للناسبة وحركة  
الاعراب مستقرة (في النظم) أي على اللمح الكاشفة (قبل الياء) التي لم تكن (من غلاني) وكذلك في الدال قبل  
الياء من عبيدي وهو ذلك فتقول جاء غلاني وعبيدي ورأيت غلاني وعبيدي وصبرت بغلاني وعبيدي  
ولما ذكر النظم الاعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله (والواو في ك) بقوله جاء  
(مسلم) ومؤمني (أضمرت) والأصل مسلمون ومؤمنون لي يندرج النون للاضافة واللام للتخفيف  
فصار مسلموي ومؤمنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقبلت الواو ياء كاهو القاعدة  
وأدغمت الياء في الياء وقبلت الضمة كسرة لتصبح الياء فصار مسلمي ومؤمني (و) كذلك (النون في) نحو  
(البنون) بالياء للمفعول (قدسرت) لانها حذفت النون إلى النونات والأصل بنون بنواوين فقبلت الواو الأولى  
ألفا ثم حركها وانفتحت ما قبلها ثم حذفت الألف لانفتحت الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم كسرت النون  
التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي الأفعال ولم تحذف التي ساكنان فركبت  
الواو بحركة تناسبا وهي الضمة واللام تحذف الواو كافي ولا يبدل لك لضم ما قبلها فان قبل قد اجتمعت  
النونات في قوطم النساء جان ويحقن أجياب بأن النونات في ذلك ليست كاهلوا واندخل منها نونان من الفعل  
بجلا فيهما في البنون فانها زوا واندخلها في الثقل انما يحصل بالزوا واندخل في النظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا  
للتدري على عادة المتقنين وهذا هو ذلك فلا يقال

وقدروا ثلاثة الاقسام  
في اللمح قبل الياء من  
غلاني  
والواو في كسلي أضمرت  
والنون في بنون قدسرت  
(فصل)  
المربيات كلها قدسرت  
بالحر كلة أو حروف  
تقرب  
فاول القسمين منها أربع  
وهي التي مرت بضم رفع  
وكل ما بسنة قدسرت  
فنصبه بالفتح مطلقا  
ونخفض الاسم منه  
بالكسر القم  
والفعل منه بالكسرة  
منجزم  
لكن كهنات منه  
انكسر

(فصل) أي هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو ما نصرت بفتح محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه  
النصب وان كان لا يساعد الرسم وكذا الجر وان كان ضيفا وقد بين ذلك بقوله (المربيات) جمع معرب  
وهو مفرد لا كركن لما كان صفة لغير ما قبله النظم بالأنسواته لا بالواو والنون (كاهي) فبان  
قسم معرب بالحركات وقسم معرب بالحروف كما أغلر إليه بقوله (قدسرت) بالحر كلة وجودا أو عدمه فدخل  
فيه المعرب بالسكون فانه قسم الحركة وبذلك يتدفع ما يقال أن المعرب بالسكون ليس باختلاف المعرب  
بالحر كلة (أو) تعريجه (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدمه فدخل فيه المعرب بخلاف حروف  
الفتح والمعرب بخلاف النون وبذلك يتدفع ما يقال المعرب بخلاف حروف الفتح والمعرب بخلاف النون كل  
منها لا يدخل في المعرب بالحروف وانما أردت بيان ذلك (فأقول القسمين) المذكورين (منها) أي من  
المربيات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لانها لا تنحصر وقد بين ذلك الأربع بقوله (وهي  
التي مرت بضم رفع) أي ضمة (رفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل رفع بضم وهي الاسم للفرد  
وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتمل بأخوه شيء (وكل ما بسنة قدسرت) من  
الأربعة المذكورة الأجمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فنصبه بالفتح) أي الفتحة  
(مطلقا) أي في الاسم والفعل (جمع) أي النصب (ونخفض الاسم) دون الفعل (منه) أي ما بسنة  
قدسرت (بالكسر) أي بالكسرة (القم) بالبناء للمعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كالمعول من  
الاستدراك الآتي (والفعل) دون الاسم (منه) أي ما بسنة قدسرت (بالكسرة) (منجزم) بقوله (منجزم)  
ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي ولما ذكر هو الأصل خرج عن ذلك الأصل  
بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء وانما هي استدراك النظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهنات) أي مثل  
الهنداء من كل ما كان مجزعا بالفتوات من يدين (نصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة







استمر له عليه (ومحصر) بالبناء لمول (في ستة) من الاوج وان جعلها الاصل خمسة لا ما غفل الكلام  
 على الموصول وانما ادرجه في المجرم وبضمهم يجعل المعارف خمسة فزاد التكررة المقصود في التداء كقولك  
 يا رجل اذا اردت به شخصاً بعينه بناء على أن تعرفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح  
 البلقيني وجمعوا في قوله • أنا صالح إذا ما الخي ابي يا رجل • وإذا أردت بيان السنة المذكورة (هـ) أقول لك  
 (الاول) منها (اسم مضمرة) يقال مضمرة وبسمه الكوفيون السكتية والمكتبة لانه (يكنى به عن) اسم  
 (ظاهر) وقد قسموا ولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمنى) أي يتسبب (المقرب)  
 بان يدل على غائب كهم (والمحذور) بان يدل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنما وقع في  
 التعريف على عكس هذا الترتيب كما غرنا اليه فأمرها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل  
 الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانياً) جذاً في قسمين ولا الى ما ذكر (المتمثل) بعامل وهو  
 ما لا يتناهى به دلائل الا في الاختيار وان وليها في الاضطرار كافي قول الشاعر

وما لي اذا ما كنت جازماً • أن لا يجاوزنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسبان مستتر وهو ما لا صورته في اللفظ وبارز وهو ما صورته  
 فيه والمستتران قسبان مستتر جوا وهو ما لا يختلفه الظاهر ولا الضمير المتصل ومستتر جوا وهو ما يختلفه  
 الظاهر أو الضمير المتصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائماً غاية الامر أن  
 العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو متفصل) عن عامله وهو ما يتسببه أو يقع  
 بعد الاق الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزاً فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول  
 (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهور) أي المشهور (بالعلم) شخصياً كان أو جنسياً الاول ما وضع  
 لعين في الخارج كزيد وعمر والى ما وضع لعين في الذهن كاسماء وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي  
 اسم مكتبة وقول مثل الاول بقوله (ككفر) هو في الاصل اسم للشر الصغير ثم سمي به (دكة) بالثبوت  
 للضرورة وهي اسم للبلاد الشرقية (وكالحريم) هو اسم للوضع المحصور حول مكة محدود معلومة (د) مثل  
 لثاني بقوله (كأأم حمروا في سعيد) وأين زيد وبنت خالد (و) مثل لثالث بقوله (بحمركهف الظار) أي  
 مأوى الظلم ومحل (والرعيه) هو الذي يقع التي في محله وقد ذكر ضابط لكل من الثلاثة بقوله (فأما في منه)  
 بالاشباع أي من العلم حال كونه مستترا (بأم أو باب) أو بان أو بيت (فكنية) ضابطها كل ما صدر باب  
 أو أم أو بان أو بيت (وضعية) أي غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) وإذا اردت الفرق بينهما (فما يندس أو يندم  
 مشعر) أي فلم مشعر يندس أو يندم (اللقب) ضابطه كل ما لم يشتر بمذاكر وأشعر يندس أو يندم (والاسم  
 ما لا يشعر) بذلك ضابطه كل ما لا يشتر بمذاكر ولم يشعر يندس أو يندم (ثالثها) أي الثالث من المعارف  
 (الضارة) أي اسم لدمية (كذا) للفرد الله كرو لو حكا أصح قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذي) وذه  
 بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهي بالكسر مع الاشباع وذات للفردة المؤنثة ولو حكا أصح  
 قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذا لثنى الله كرو وذا لثنى المؤنث وأولاء بالذ والقصر للجمع مطلقا  
 فالشار اليه إما أن يكون مفردا مد كرا أو مؤنثا أو ما أن يكون مثنى مد كرا أو مؤنثا أو ما أن يكون جمعا مد كرا  
 أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المد كرا والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة  
 أو بعيدا أو متوسطا على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فإذا ضربت في أحوال المخاطب نصير مائة وعمانية  
 لأن أحوال المخاطب ستة فلهذا أن يكون مفردا مد كرا أو مؤنثا أو ما أن يكون مثنى مد كرا أو مؤنثا أو ما أن  
 يكون جمعا مد كرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة لثنى المخاطب واحدة مد كرا كان أو مؤنثا (تسبيه)

ومحصر

في ستة الاول اسم مضمرة  
 يكتنى به عن ظاهر فيتمنى  
 للغير المحذور التكلم  
 وقسموه ثانياً المتصل  
 مستتر أو بارز أو متفصل  
 ثاني المعارف الشهور  
 بالعلم  
 ككفر ودكة وكالحريم  
 وأم حمروا وأبي سعيد  
 وبحمركهف الظار ورعيه  
 فما أتى منه بأم أو باب  
 فكنية وفيه ما سم أو لقب  
 فما يندس أو يندم مشعر  
 فالقب والاسم ما لا يشعر  
 ثالثا إشارة كلفظ ذي



تعبير للتلظيم بذل الذي أولى من تغيير الأصل بهذا هذه لان اسماء شارة ليس لفظ عند أوجه بتمامها اذ  
التنبيه كلمة مستقلة تصحب المفرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجتمع اللام فلا يقال هذا لك  
لكثرة الزوائد (رابعها) أي الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الحمزة ضرورة وتخرج بالإضافة  
إلى الاسم موصول الحرف فالموصول فسمان موصول اسمي وهو ما احتاج إلى صلة وهو الموصول حرف وهو  
ما احتاج إلى صلة فقط فالاول (كافذي) للفرد الله كروا للذين للشيء الله كروا للذين للجمع الله كروا والي  
لفردة المؤنثة واللتين للثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والي للجمع مطلقا من لعاقل وما لغير العاقل  
وأي للجمع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذهن طي وذا بعد ما أومن الاستفهامية لئلا تظن  
بان يجعل مع ما أومن كلمة واحدة (خلصها) أي الخاتمة من المعارف (معرف بحرف أل) أي بحرف  
هوا ل بالإضافة للبيان وهل للمعرف أل بتمامها أو الحمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الحمزة المعرفة  
والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الحمزة للوصول بها إلى الابتداء بالسكان وحققا للكسر لكن  
فتمت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهي اماعية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الأولى اماعية فذهني  
وضابطها أن يعلم مصححوها أنها (كما تقول في العمل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى  
اذها في القار واما العهد الذي كثر وضابطها أن يتقدم ذكر مصححوها كما تقول جاءني رجل فأكرمت  
الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فغصى فرعون لرسول واما العهد الحضورى وضابطها  
أن يكون مصححوها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم  
والثانية اما لاستغراق الأفراد نحو ان الانسان في خسره دليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محالها  
حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علمها وضابطها أن يصح حلول كل محالها زوا واما الحقيقة  
من حيث هي هي نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفاتني ومنه أن الواقع في التعاريف لان  
المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أي السادس من المعارف (ما كان من مضاف) يزايد من والأصل  
ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بأل  
فالمضاف للضمير (كقولك اني) المضاف له كقولك (ابن زيد) المضاف لاسم الإشارة كقولك  
(ابن ذي) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذي ضربته) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن  
البيدي) من البلاد باله (تنبه) هذه الاقسام في الشعر فعمل الترتيب الذي ذكره التلظيم لكن المضاف  
لواحد منها في رتبة ما أضيف اليه الا المضاف إلى الضمير فإنه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة العلم على الصحيح  
وهذا كله بدلالة الخلطة لانه أعرف بالمعرف على الإطلاق ولما انتهى الكلام على المعرفة انكره  
أخلق الكلام على الافعال بعقد طابا يقال

#### (باب) بيان (الافعال)

أي أفعالها أو حكمها وأل للمعبر والمعهود والافعال الاصطلاحية لا لغوية كما أغفل في ذلك الاستغناء قوله  
(أفعالهم) أي النحاة لكن الأصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع  
فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان التعبير به مختصرا لكن التلظيم كأصله  
أراد مزيد البيان للبدى وذلك أظهر في مقام الاشهار والافعال مقتضى الظاهر أن يقول وهي (ثلاثة)  
لأربع طاب (في الواقع) اجتمعوا في فعل (ماضي) كقضاء فأصله ماضى فعل به ماضى بقاض وهو ما دل على  
حدث وزمن ماض وضاعا وبقولنا وضاعا خرج نحو يضرب اذا افترق بل وأصله ما دل على حدث وزمن  
ماضي لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل والماضي لحدثه ودخل نحو يمت  
واشترت ونحو أي أمر افتقاه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع

رابعها موصول الاسم  
كافذي  
خلصها معرف بحرف  
أل  
كما تقول في محل المحل  
سلسها ما كان من  
مضاف  
لواحد من هذه الاصناف  
كقوله ما بين وابن زيد  
وابن ذي  
وابن الذي ضربته وابن  
البيدي  
(باب الافعال)  
أفعالهم ثلاثة في الواقع  
ماضي



للمحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يحمل التقدير لان المفهوم من فصح  
 المفصل لا يرد الحجاب اعم شئت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي ثمة الثابت  
 وتمام الفاعل فصر ذلك نادرا جاله في نظم اخوانه فان قيل في التعريف انه كوردور لا خد المعرف فيه واجب  
 بان المراد بالماضي التأخوذ في التعريف القوي بخلاف المعرف فان المراد به الاطلاق وحيد فلا دور  
 لا يقال يتنقص التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو ازل الله في الازل كلفوا خلق الله الزمان اذ لا زمان  
 حينئذ لانا نقول يتكفي في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو مادل بصيغته موصفا على حدث  
 مطلوب بوزن مستقل باعتبار الحالت وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ  
 فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل والحال ويقولنا بصيغته خرج نحو لضرب فانه وان دل على ذلك لكن  
 لا بصيغته بل باللام ويقولنا وضاع خرج نحو تؤمن بالله ورسوله ومحاهدون في حيل الله فانه وان دل على  
 ذلك لانه يعني آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في حيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل  
 ما اذا استعمل فعل الامر في الإجابة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض  
 وليس من فعل الامر أقبل في النجيب نحو أسمعهم وأبهر رايه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفعل  
 الماضي لكن أتى على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله (تنبيه) المقصود من فعل الامر حصول  
 ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل  
 (المضارع) أي فعل هو المضارع وهو مادل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضاع فهو مشترك بين زمن  
 الحال والمستقبل اشتركا كالتعليق على الصحيح عند كثير من منهم ان الحجاب فيكون موضوعا لكل منهما  
 بوضع كما هو ضابط المشترك المقتضى ويقولنا وضاع خرج نحو أي امر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع  
 كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلام أو لم ياقترن وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا  
 وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان  
 المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد (تنبيه) قدم النظم الفعل الماضي انقسمه في الوجود وثني بالامر  
 لانه كالماضي في البناء وخرجه بالمضارع لتعيينه للتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال  
 ماض ومضارع وأمر لقوله بالقرآن العزيز قال الله تعالى ايما قولنا شي إذا أردنا أن نقوله كن فربها  
 كذلك وإذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) يا قولك (الماضي مفتوح الاخير) أي مبني على فتح  
 الحرف الاخير (لن) قطع عن مضمر محرك برفع وعن ووجه اخذ من كلامه الآتي بأن الفصل اسم  
 ظاهر نحو ضرب زيداً وضربه سكن نحو ضرب ابناه على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به  
 ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر الله كوردور عن ولولج على (أي مع ذا) أي مع  
 هذا الضمير (وهو الضمير المحرك الذي رفقه نحو ضربت أو مع ولولج نحو ضربوا) (مكننا) بالفتحة الاشباع  
 في الاولى لتلاوتها أربع متحركات فيها وكالكلمة الواحدة في نحو ضربت وطرد البلب في نحو  
 استخرجت وضم في الثاني لتلاوتها الواو كما أشار إليه بقوله (رضه) أي الحرف الاخير من الماضي (مع)  
 يسكون العين للضرورة (ولو جمع) أي الواو التي هي ضمير الجمع (عينا) بالفتحة الاشباع ولا يرد على ذلك نحو  
 غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفين اذا اتصل غزوا ورموا استقلت الضمة على  
 الواو والياء حذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما  
 فلبتاً ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين (تنبيه) لا خلاف في بناء الماضي وانما الخلاف فيما بين عليه فقيل  
 بين على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو ووجه والاني على السكون في الاولى وعلى الضم في الثاني كما  
 بصرح به كلام ابن هشام في شرح التنوير وقيل بين على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير الله كوردور أو و

وفعل الامر والمضارع  
 فالماضي مفتوح  
 الاخير لن قطع  
 عن مضمر محرك به  
 رفع  
 فان أتى مع ذا الضمير  
 مكننا  
 وضم مع واو جمع مينا



الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الرابع وكلام الأصل طاهر فيه وكلام النظم محتمل له وإن كان المتبادر منه الأول لئلا يحتمل أن كلام من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والأصل مبنى على السكون) إن كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو الواو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو الضرب محل بناء ذلك على السكون إذ لم يباشره نون التوكيد قطعا وتقديره أن يباشره ككلمات بني على الفتح نحو اخرج (أو) على (حذف حرف علة) أن كان محتمل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو الواو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخرج وأرم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة إذ لم تدخل عليه نون الانثى ولم يباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الأولى بني على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) أن اتصل به ألف الاثنين أو الواو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضرب في تلخص من ذلك أن الأصل بني على ما يجزم به مضارعة فإن جزم مضارعه بالسكون بني على السكون وإن جزم مضارعه بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة وإن جزم مضارعه بحذف النون بني على حذف النون (قلبيه) اختلف البصريون والكوفيون في بناء الأصل فقال البصريون بأنه مبنى وقال الكوفيون بأنه غير مبنى بل مجزوم بلام الأمر فتسرة لا تقطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم اضرب فقد افتقدت اللام تخفيفا ثم التاء عوضا عن اللام الأصل حيث كان المضارع حالة الوقت ثم أتى به زنة الوصل فصار اضرب وقد صرح النظم بالأول وهو ما إذا لاسل وإن كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والأمر مجزوم أي ما إذا لم يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاء والأصل والأمر مجزوم وأن المجزوم في كلامه بمعنى العامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار إلى أنه مبنى على ما يجزم به مضارعه كما في النظم وبذلك نعلم أنه لا يشعين حل كلام الأصل على ملصق الكوفيين وإن حله بعض الشرحين عليه أنما يضارعه جواز حله على ملصق البصريين كما علمت بل هو الأول (واقترحوا) أي النحاة أو العرب فمالوا (مضارعا) (معرفا) (واحد) بالاشباع (من الحروف الأربع) لم يقل الأربع لأن الحروف قد كثر وتوالت كما رجح المرادى على أن زيادة التاء في عدد الدال كزوتها في عدد المؤنث إنما يجب كل منهما إذا كان الميزع كورا بعد اسم العدد وأما إذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها غيرة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف والأربع وهي جمع زائد وإن اقتضى كلام الأصل أنها جمع زائدة حيث قال إحدى الزوائد إنما سميت زائدة لأنها يدرى في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بحرف المضارعة وهي (همز) بشرط أن تكون للتكليم مع الانفراد كما في قولك أقوم بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كافي أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكليم مع التعدد وتعظيم النفس كافي قولك أقوم إذا كنت مع غيره أو كنت معك بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كافي نرجس (وكفايا) بشرط أن تكون الامة مع التثنية مطلقا أو التأنيث جمعا كافي قولك يقوم زيد والهندات يقعن بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كما في رنا (ونا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقا أو لفظة مع التأنيث أفرادا أو لفظة كافي قولك تقوم يازيد وتقوم هنداءان تقومان بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كافي نظم وهذه الحروف (بجمعها) أي تلك الحروف (قويا) أي قرينة وأدركت (بافتى) فإن قيل كما يجمعها أنت يجمعها تأنيثها كافي وبها اختيار أنت أجيب إن أنت بمعنى قرينة وأدركت كما علمت ففقه تناوُل بالدرج المعلوم وبها كل حرف من حروف أنت بضمف ساقيه ففقه تناوُل بحصول التثنية مضافا مضارعة (و) هذه الحروف (حيث كانت) فعل (و) أي ذي أثر بها حرف سواء كان ملصقه فلا يميز به بحرف نحو أكرم أو راعيا مجزا نحو دحرج (نضم) فتقول أكرم بأدحرج وكرم وكرم دحرج وكرم دحرج وكرم دحرج

والأصل مبنى على  
السكون • أو حذف  
حرف علة أو نون  
واقترحوا مضارعا واحد  
من الحروف الأربع  
الزوائد همز نون زنة  
ياء ونا • يجمعها قول  
أنت بفتى  
وحيث كانت بام  
نظم



بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وفتحها) أي تلك الأحرف (فيما سواه) أي فيما سوى ما راعى من الثلاثي والخامس والسادس (مخرج) فتقولنا ضرب وأطلق واستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج ونضرب بنطاق. نستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج فتخرج حروف المضارعة في جميع ذلك • ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضمه وفتحها خلد يشكم على حكم المضارع في آخره وعقد لتلك بابا فقال

(باب بيان أعراب الفعل المضارع)

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من التواصب التي سيد كرها (و) عن (جزم) من الجوازيم التي سيد كرها (تأبدا) بألف الاشباع أي ثبت أبدا • ولما كان الأصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جزم (تنبهان الأول) لا خلاص في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رفعه فقل حمله محل الاسم والصحيح أنه التجرد من الناصب والجزم كاجرى على أكنة العرب • فان قبل التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يصح أن يكون مؤثرا في الوجودي • أجب بجمع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الأعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به لرضي خلاصه على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ماذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو بشرته نون التوكيد لأنه مبنى مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولما كان قديم شرع الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصلته نون الاناث أو بشرته نون التوكيد وإن كان مبنيا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد بان لا نسلم ذلك بل لاحظ له حيث في الأعراب أصلا لأنه إنما عرّب لشيء بالاسم وقد مضى ذلك الشبه بإحدى النونين لأنها لا اتصل بالأفعل فراجع إلى أصله وهو البناء فالحق أنه لابد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخفى ذكر حالة النصب مع بيان التواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) الواحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلا من العشر التي سيد كرها الناظم نصب المضارع بنفسه والصحيح يذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه اتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثا قسم نصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم نصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر ومن قال من شرع الأصل أنها قسبان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تحت الفائدة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وإنما لم يقيدها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخروجها عن الحقيقة من الثبوت وهي الواقعة بعد فعل حين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فري يرفع تكون ونصبه بالأكثر النصب والمضمر وهي المسبوقة بمجمله فيما معنى تقول دون حروفه نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك والراية والأكثر أن تقرأ تقع بعدما كافي قوله تعالى فلما أن جاء الشير فادفع المضارع بعد ما فلا تنصبه نحو آتيتك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف لن ونصب واستقبال فتنبى الحديث ونصب اللفظ ونقص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن تخرج عليه ما كفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصية بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصية بنفسها وإنما الناصية أن مضمره بعدها (تنبه) كى تنصب المصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا قدمت على ما باللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا للتعليل في صورتين وهما ما إذا قدمت على اللام أو أن نحو قولك جئت لك

فتحها فيما سواه من لفظ  
(باب أعراب الفعل)  
رفع المضارع الذي  
تجردا  
عن ناصب وجازم تأبدا  
فانصب بعشر وهي أن  
ولن وكى



كي لاقرأ قولك جئتكم كي تكرمني ويحمله على صورتين وهما ما إذا توسطت بين اللام وأن أوحت  
من اللام وأن نحو قولك جئتكم كي أن تكرمني وقولك جئتكم كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى  
كيلا يكون سيرة بين الأغنياء منكم (كفا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كفا قال سيوريه هل هي  
كذلك في كل موضع أرى الأكثر قد تمحض للجواب قال بالاول الشوايخ وقال الثاني الفاسي واستدل  
بأنه إذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أعطاك صادقا قال لا يجوز أنه لان المراد أنك حالا ولا مستغلا  
للجزاء في الحال ونكف الشوايخ في جعلها اجزاء جعل المراد أن قلت ذلك أعطاك صادقا وانما نصب  
اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما إذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أكرمك فإذن  
لم تصدر بأن آخرت أو توسطت ألغيت كما إذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا إذا أكرمك وأما قوله

لا تتركني فيهم شعيرا • أي إذا أعطاك أو أطعرا

فضرورة أو قول بأنه على حذف التقدير أي لا تتركني على ذلك ثم استأنف وقال إذا أعطاك أو أطعرا  
(فتبينان) الأول ذكر النظم لأعمال اذن شرطان أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلا كان  
حالا لم يعمل كافي قولك لن جئتكم اذن تصدق ولا آخر أن يكون متصلا بالكن يفتقر الفصل بالقسم لانه  
لأن كيدوا بلانها لم يستد بها فاصلة في أن كذا في اذن واغتنق بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار  
والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم يعمل الأعلى قوله قد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن إذا أتتك أولا • ودعت قبلها بعدها مستقبلا • وأصلها إذا أعطتها أن تفعل

الاعطت أوتدأ أولا • وأفضل بظرف أو مجرور على • رأى ابن عصفور رئيس البلاء

وان تجيء بحرف عطف أولا • فأحسن الوجهين أن لا تفصلا

الثاني نقل أن النحويين في رسم إذا فلا يفتن بها في الاول انما تكتب بالالف عطف على قبل وهو الأكثر والثاني  
انما تكتب بالتون معا فلو الثالث انما تكتب بالالف وان أهملت كنت بالتون ونقل عن الفراء أنك  
وتبعه عليان خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعة للتعليل وان استعملت في غير كالعاقبة والمبرورة  
وسميت بلام كي لانها تختلف في المادة العقلية وظاهر كلام النظم انما نصب نفسها كما هو مذهب الكوفيين  
والحق أن الناصب أن مضرة جوارزا يصحها كما هو مذهب البصريين فتقول أملت لأدخل الجنة أولا  
أدخل الجنة وعمل كونه مضرة جوارزا بعد علمه فتقرن بلا والأوجب اظهارها نحو قوله تعالى ثلاثا يكون  
قناس على الله حجة بعد الرسل وقوله ثلاثا من أهل الكتاب ان لا يقسمون على شيء من قتل الله فلها حالان بعد  
لام كي وأما بعد غير لام كي محاسباتي فهي واجبة الاظهار فتحصل أن ثلاثا أحوال جوارزا الاظهار والاظهار  
وذلك بعد لام كي إذا لم تقترن بلا وجوب الاظهار وذلك بعد لام كي إذا اقترنت بلا وجوب الاظهار وذلك

بغير لام كي محاسباتي (ولام كي) وهي اللام المسبوقة بكان النقية بنحو قوله تعالى وما كان الله ليضلهم  
وأنت فيهم ويكن النبي لم يحوقه تعالى لم يكن الله ليضلهم والمراد بالضمير كالجوار ومطلق النبي وان كان  
كل منهما على الأصل موضعان في ما علم قال تعالى وهو بها واستقنتها تسهم وظاهر كلام النظم أن هذه  
اللام أصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوب لا يصحها كما هو مذهب  
البصريين (تقية) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون إلى أنه محذوف وهذه اللام مارة  
متعلقة بذلك الخبر المحذوف بذهب الكوفيين إلى أنه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد  
النفي وجوز علي بن مالك في أن القسمة لا صرح بقوله ولكن الذي في شرح التسهيل مواضع البصريين  
(وكذا حتى) الجارز وإنما لم يقيد بها النظم كالأصل لانها المرادة حيث أطلقت هذا البلف وخرج بها  
العاطفة وهي التي تعطف بمضارع كل نحو قلت الناس حتى الاتي ما وجاء الحجاج حتى المشقة الابتدائية وهي

كفا لان ان صدرت

ولام كي

ولام كي وكفا حتى



التي تبدأ بسما الجمل نحو قوله **فما زالت القتل تبحر دماما** • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
وظاهر كلام الناظم أنها ناصية بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها  
كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا كان حالاً رفع كقولك  
سرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها **(نفيه)** معنى حتى غالباً للقاء فيكون ما بعدها غلبة لما قبلها  
وعلا متذلل أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى حكايه عن قوم موسى إن نبرح عليه ما كفين حتى يرجع  
البنصرى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علامة لما بعدها وعلامة ذلك أن يسلح في موضعها كالتعليل  
كافي قولك أسلم حتى تدخل الجنة **(أو)** التي بمعنى إلى وهي التي تنقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً كافي قولك  
لأزمتك أو تنقضي حتى والتي بمعنى الأولى التي تنقضي ما قبلها دفعة واحدة كافي قولك لأقتلن الكافرا  
بسمو التي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علامة لما بعدها كافي قولك لا طيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي  
للطبيب وظاهر كلام الناظم أنها ناصية بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها  
بسمها كما هو مذهب البصريين **(والواو)** التي لعمري بخلاف العاطفة والاستثنائية **(والفاء)** التي للسببية  
بخلاف العاطفة والاستثنائية فيشترط في الواو أن تكون للعبية وفي الفاء أن تكون للسببية ويشترط في كل  
منها أن يكون **(في جواب)** للشيء أو الطلب ومنع الناظم عن قوله والواو الفاء في جواباً أولى من قول  
الاصل والجواب بالفاء والواو لأن الكلام في التواصب والجواب منصوب لا نصب وان أجاب بعضهم عن  
الاصل بأن في عبارته قلباً لاصل والفاء والواو في الجواب **(قد عسوا)** أي النجاة **(به)** أي الجواب **(جواباً)**  
واقعا **(بعد نفي)** محض أي خالص من شائبة الالبت بأن لم يتقص بالواو غيرها بخلاف غير المحض كقولك  
ما أنت إلا نيتنا فحدثنا برفع الفعل **(أو)** **(بعد طلب)** محض وهو الذي يكون الفعل بخلاف غير المحض نحو  
صه فستر مع برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجمله مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال  
مردونه وأدع وسل وأعرض عنهم • نحن وأرج كذلك النفي قد كلاً  
• فقال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو أحسن اليك ومثال النهي ما أشار إليه بقوله **(كلازم)** أي ترد  
**(علماً)** فنترك التعباو **(وتترك العب)** وفي التزبد لا تغرر على الله كذا في مستحكم وقال الشاعر  
لأنه من خلق وتأتى مثله • عار عليك إذا فعلت عظيم  
• ومثال الدعاء قولك رب وفقني فأعمل صالحاً أو أعمل صالحاً قال الشاعر  
رب وفقني فلا أعمل عن • سقى الساعين في خير سقن  
وفي التزبد ر بنماطس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ومثال السؤال أي الاستفهام قولك لمن  
يستصمري فأ نصر ما أو نصره قال تعالى فيل لنا من شفاعة فيشفعوا لنا • ومثال العرض في قولك لا تنزل  
عندنا فمريب خيرا أو تصيب خيرا قال تعالى لولا آخرني إلى أجل قريب فأصدق • ومثال التحضيض خلا  
نكر من راد الحسن اليك أو يحسن اليك قال تعالى لولا أنزل اليك فيكون معه نذيرا • ومثال النهي قولك  
ليست لي حالاً فأتني متدا أو أتق من قال تعالى يا بني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً • ومثال الترجي قولك لعل  
الحبيب للمدم فأزورها ولزور مقال تعالى حكايه عن فرعون لعل أطلع إلا سبب أسباب السموات فأطلع إلى  
الهموسين ومثال النهي قولك لا تقض على زيد فقبوت أو عوت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى  
ولما بع الله الذين باهتوا منكم • يعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلا من الواو والفاء في ذلك كما ناصب  
بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها بدد كما هو مذهب البصريين • ولما  
ذكر كلام من حالي الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجواز فقل **(وجزمه)** أي للفعل المضارع **(يلم)**  
محمولاً ولم يركه **(د)** **(الها)** أنتم محمولاً يذوقوا عذاب مختلفاً على الحية وهي التي معنى حين كافي قولك

أو  
والواو والفاء جواب  
قد عسوا • به جواباً بعد  
نفي أو طاب  
كلازم علماً وتترك  
العب  
وجزمه بلم ولما



مرض عليك لمخلت كذا والايحائية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من عدد الميم كذا قيل والحق انه لا حاجة الى هذا الاستدلال لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايحائية على المضارع ولما انفصل عن البسطة او مركبة من لم وما والحق انها بسطة كما هو مذهب الجمهور (تنبه) ذكر الاصل بعلم ولما لم والمواظفة ذلك انهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما النظم (فدوجب) صنعة وأمر فعه بعلم في قوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار • ضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب يسمونها كما في قراءة بعضهم لم تشرح لك حدرك بفتح الحاء وتخرجت على أن الاصل لم تشرح من بنون التوكيد المختلفة ثم حلت بقيت الفتحة لتدل عليها وفي هذا شذوذ أن أحدهما توكيد الثاني والآخرة حذف النون لتفردت ولاسا كتين (و) كذا (لا لام دلالتا) ومعنا (على الطلب) للترك في الأولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذوا ويحوي لقص عليهما بك وأمرت بقوله ومعنا إلى أنهما قد بدلان على التبدل كافي قوله لا تؤاخذوا لا تظنوا وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صحت قبلها كما في تخرجته لا يمكن له على حجة ويجوز حذف اللام في الشرودون غيره على الصحيح كافي قوله

فدوجب

ولا ولا مدلتا على الطلب

كذلك ان وما ومن

واقما

أي متى أين أين موما

وحيناد كيفا وأي

كلهم خبره وهو مرفوعا

محمد فقد تفك كل نفس • إذا ما خفت من أمر تبالا

(تنبيه) الحق ان لا النافية والنعانية بمعنى غاية الأمر أن التعبير بالنعانية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للأدب وكذلك لام الأمر ولا م العناء وان تبادل من قول الاصل ولا م الأمر والعناء والاف التهي والعناء خلاف ذلك ولما قلل عدل عنه النظم إلى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمختلفة من التثنية وتقرن ان الشرطية بلا نافية نحو ان لا تنصرف فقد نصرة له وان لا تنصرفي وزجني كن من الخسرين فايك أن تنوهم أن الاستثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفصل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرة (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذا) وهي حرف على الأصح و (أي) تشديد الياء وهي محسوبة ما تضاف اليها فان أضيفت إلى طرف فهي طرف زمانا أو مكانا وان أضيفت إلى ما يعقل فهي ما يعقل وان أضيفت إلى ما لا يعقل فهي ما لا يعقل وهكذا (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان و (أين) يفتح الحزنة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الزمان كمن وقد تستعمل في الزمان التي تقع فيها الأمور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الأحوال و (أين) وهي للعموم في المكان و (ههنا) وهي ما يعقل غير الزمان وهي بسيطة (وحينها) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفها) وهي للعموم في الأحوال وقد جرى النظم في عدها من الجوارم على ما ذهب إليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب إليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازة فيجوز أن يسمي لا هملا (وأي) تشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحينها فمثال ان ما أشعر إليه بقوله (ك) قوله (ان) يقم زيد وهو مرفوعا • ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله • ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه • ومثال انما قول الشاعر

وانك لذمات ما أنت أمر • به تلف من لياه تأمر آتيا

وبروي

وانك لذمات ما أنت أمر • به تلف من لياه تأمر آتيا

• ومثال أي قوله تعالى يا مائد هو افه الاسماء الحسنى • ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وملاع الثنل • متى أضع الهامة تمر فوني

• ومثال أين قوله • أيا ما تامل به الريح تزل • ومثال أين قوله تعالى أيا تكونوا يذكركم الموت

ومثال موما قوله تعالى موما تأتيا • من آية لتسحر ليلها فالحسن لك بمؤمنين • ومثال حينما قوله



حيثما يستقيم بقدرته الله سبحانه في غابر الأزمان

وهو سؤال كيف هو قولك كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها من كلام العرب بعد الفحص وهو مثال في قول الشاعر

ثم إن هذه الأدوات منها ما يحزم فعلا واحدا بطريق الإضافة وهو وليا وكذالا واللام الظنيتين وإنما قلت بطريق الإضافة لأن ما ذكر قد يحزم أكثر من فعل بطريق التبع كالفعلين منها ما يحزم فعلين غالبا وهو أن وما بعدها كما أشار إليه بقوله (واجزم) أيها التكلم (بان) الشرطية (و) (ب) ما بها (أي بان) فدا غقا) من باقى الأدوات المذكورة بعضها (فعلين) ويسمى الأول منهما الفعل الشرط والثاني جوله وجزاءه وشرط الأول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بـ أو حرف تنقيس أو حرف نفي غير لا ولا وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطاً والأوجب قرينه بالفاء فإذا وجدت هذه الشروط جرت الفعلين إما (لفظاً) فيهما أو (حرفاً) (أرجحاً) كذلك وأما قوله (مطلقاً) إلى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعاً نحو وان تعودا فعلاً وماضياً نحو وان عداً أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو من كان يريد حوث الآخرة زدته في حزنه وعكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً يغفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

فالصور أربع أحوال توسع تفصيلاً لأن الأولى تختص أربع باعتبار كون كل منهما مصحوباً بـ أو غير مصحوب به لهما أن يكونا مصحوبين بها أو أن يكونا غير مصحوبين بها أو أن يكون الأول مصحوباً بها والثاني غير مصحوباً بها أو بالعكس والثانية تختص بصورة واحدة والأخيرة تان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيها مصحوباً بـ أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلمة جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجح وإنما قلت غالباً فيا تقدم لأن ما ذكر قد يحزم فعلاً واحداً نحو قوله تعالى وقالوا ماعنا تأتينا من آية تسعرنا بها فما نحن لك بمؤمنين بل قد يحزم فعلاً واحداً نحو زيد وإن كثر ماله بخل وعمره وإن أعطى ماله لئيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج إلى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختاره بعضهم أن الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ وهو تقدم الكلام على الأفعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقديم على العوامل شرع في الكلام على الأسماء مستنداً بالرفع فوعات منها لأنها العمد فقل

(باب) بيان (مرفوعات الأسماء)

أي الأسماء المرفوعة أو المرفوعات من الأسماء أو مرفوعات هي الأسماء بالإضافة في كلامه أسمى إضافة الصفة إلى الموصوف ومن الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لأجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الأسماء) بالقصور في الإضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الأسماء المقصود به الجنس فليكن لك سجع الاختيار عنه بالجمع فمقدفع ما قد يقال كيف يصح الخبر في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (ثانيها) إن شاء الله تعالى مبقية وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الأسماء) بل لك (من ثوبها) أي فلا حاجة إلى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لأنه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لفظة من أوجب الفعل واسطلاحاً (اسم مطلقاً) أي سواء كان مرفوعاً نحو قام زيداً ومثولاً نحو يجيبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة بالمرصد لفظاً كما إذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة إلا بالله أي صدر عني هذا اللفظ وهذه الأسماء (فصار تقع) لفظاً نحو قال إننا وتقديره وانحو جاء التثني أو محلاً نحو قال الذي عند علم من الكتاب وقد يحزم من أو الباء الزائدة تين نحو ما جاء آمن بشيرولاً تدير ونحو نبي الله شهاداً ورأى قبل الأسماء والصحيح أنه (ضلع) أو ما في أو بـ كما في الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد

ألفها

فعلين لفظاً أو محلاً

مطلقاً

ويقترب بالغا جواباً

لو وقع

بعد الأداة موضع

الشرط امتنع

(بـ) بـ مرفوعات

الأسماء

مرفوع الأسماء سبعة

ثانيها

معلومة الأسماء من

ثوبها

فالفاعل اسم مطلقاً

ارتفع • بنعه



والفعل قبله وقع  
 وواجب في الفعل أن  
 يجر  
 لما جلع أو متي أسندا  
 فقل أي الزيدان  
 والزيدون  
 كما في يدي يحيى أخونا  
 وقسمه ظاهرا  
 ومضمرا  
 فالظاهر اللفظ اقدي  
 فذكر  
 والمضمر التنا عشر نونا  
 قما  
 كقمت قنا قنت  
 قنوا قنن قنم قام قانت  
 قما  
 قاموا قنن نحو صم  
 طيا

أو أنهما مثل اللفظة نحو أضرابا وهو اللفظة المشبهة بنحو حسن وجهه وأفعول التفضيل نحو ما رأيت رجلا  
 أحسن في عينه كحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وأتمم الفعل نحو  
 هببت العقيق والظرف نحو ومن عتدهم الكتاب والجار والمجرور نحو أقي الله شكك وأتمم الخبر النظم على  
 الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن الفعل أو باقي تأويله (قبله وقع) لما لفظا وهو ظاهر أو تقديره نحو  
 وإن أحسن المشركون استجاركم أو حكا نحو قم واستقم (واجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارعا  
 (أن يجر) من علامة التثنية والجمع (إذا جمع) مذكر كرا كان (أو) مؤنثا أول (متي) كذلك (أسندا) به  
 يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرغ على ذلك لكن على ألف والنسب المشوش قوله (فقل أي الزيدان)  
 والزيدان ويا أي الزيدان والزيدان (و) قل أي (الزيدون) والزيدون أي ياتي الزيدون والزيدان كما إذا أسند  
 لغرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يحيى) بلا همزة (أخونا) ويحيى هـ  
 عند وهذا كله على اللفظة المصحى وهناك لفظة قبلية تلحقه علامة التثنية والجمع ويخرج عن هذه اللفظة بلغة  
 أكلوني البراغيش وحكي بعض النحويين أنها تقتضي أو بعضهم أنها لفظ أردشوا ومن هذه اللفظة قوله  
 تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسماه مبعده وحجم  
 وقوله نصره كقوى فاعترفت بنصرهم ولو أنهم خلدك ككنت ذللا  
 وعلى هذه اللفظة قولهم صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب  
 حله على اللفظة المصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن ملائكة يتعاقبون إلى آخره  
 قالوا ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهر) سواء كان مفردا أو متي أو مجموعا  
 جمع تصحيح أو تكسيرا وعلى كل مذكر كان أو مؤنثا قبله علامة فتال المقرد بقسميه جاء بدوامت هند  
 ومثال المتي بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت  
 الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندون (ومضمرا) وهو ما كنى به عن الظاهر  
 اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب بدفع كنى بالضمير عن الظاهر وفيلذ يذهب  
 كان أخضر (تنبيهان الأول) كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم الثاني أهل النصب في كلامه  
 على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو مضمرا (فالظاهر) هو (اللفظ الذي فذكر) في قوله فقل أي الزيدان  
 الخ (والضمير التنا عشر) يكون الشين (نوعا فسا) منها اثنين للتكلم الأول التاء المضمومة للتكلم وحده  
 مذكر كرا كان أو مؤنثا والثاني التاء للتكلم ومعه غير مذكر كرا كان أو مؤنثا متي أو جمعا وذلك (ك) ما في قولك  
 (قت) تضم التاء وقولك (قنا) ومنها خمسة الخطاب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكور وذلك كقولك  
 (قت) يار زيد الثاني التاء المكسورة للمؤنث وذلك كقولك (قت) يا هند الثالث التاء المضمومة مع  
 الميم والالف الشين مذكر كرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قنا) يار زيدان أو يا هندان والرابع التاء المضمومة  
 مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قنن) يا هندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكور  
 وذلك كقولك (قتم) يار زيدون ومنها خمسة للثاني الأول هو المفرد المذكور نحو قولك (قام) فان الفاعل  
 فيه ضمير مستقر تقديره هو والثاني هي لفردة المؤنث نحو قولك عند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستقر  
 تقديره هي والثالث الالف الشين المذكور نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف في معنى الفاعل وأصل النظم  
 كالأصل بقامت الشين المؤنث ولا بد منه ومنه قوله ثانيا فاعين والرابع الواو للجمع المذكور نحو قولك  
 الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قنن)  
 فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا ضمير جمع المذكور الخطابين لزيادة التوضيح وتتم البيت بموه (نحو  
 صمتم) يار زيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير فمجان متصل بطلعه وهو مالا يتبادر إلى على الا



في الاختيار من غير عن ظاهر وهو ما يتبادر على الألف لا اختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما  
أشار اليه بقوله (وهذه ضائرت) بالتوبين الضرورة (متعلقة) بعواملها لانه لا يتبادر بها ولا تلي الألف الاختيار  
والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضائرت المتعلقة (الضائرت المتعلقة) عن عواملها فهي اثنا عشر نوعا  
أقسامها الذين للكلام وخصة للخطاب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتعلقة وذلك (ك) قولك (لم يقيم  
الأنباؤ) قوله لم يقيم إلا (أنتم) يبرزون فالاول للكلام وحده والثاني للجمع المذكر القاطن (وعبردين)  
من بقية أنواع النقصلة (بالقياس) على المتعلقة (يعلم) وذلك كقولك لم يقيم إلا نحن ولم يقيم إلا أنت يبرز  
يقم الأنباؤ ياخذون يقيم الأنباؤ يزدان أو ياخذان ولم يقيم إلا أنت ياخذتان ولم يقيم إلا هو وهما لم يقيم  
الاهي والزيدان أو اوطان ان لم يقيم الا هما والزيدون لم يقيم الا هم واخذتان لم يقيم الا من ومثل الاسع لم يحم  
الامثلة انما تقول انما يقوم انما يقوم انما يقوم نحن وانما يقوم فتبازر بدوا انما يقوم أنت ياخذ وانما يقوم انما  
يزيدان أو ياخذتان وانما يقوم انما يزدون وانما يقوم انما يزدون ياخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان  
هي والزيدان واخذتان انما يقوم هما الزيدون انما يقوم هم واخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان ياخذتان  
اما للكلام والخطاب والغائب وكل من هذه الثلاثة اما في رد أو في مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب  
ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة اما في رد أو في مجموع فثلاثة عشر فثلاثة عشر فثلاثة عشر فثلاثة عشر فثلاثة عشر فثلاثة عشر  
اما متصل أو منفصل فالجمله ستونون لكن ألفاظ الضائرت المتعلقة اثنا عشر فقط وكذلك المنفصلة لان  
الكلام باقسام الستة وضع له لفظان فقط واحد لفردي كرا كان وواحد للآخر للآخر بقية الباقية والخطاب  
بالقسام الستة وضع له خمسة ألقاب وكذلك لان الشيء من كل منها اكتفى بلفظ واحد في الله كمر  
والمؤن فسقط ستون من ثمانية عشر بقي اثنا عشر لكل من الضائرت المتعلقة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم  
أن الضائرت المستقرة من قسم المتعلقة • والمخرج من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل  
فقال (يحب) بيان (نائب الفاعل) •

وتعريفه نائب الفاعل أولى من تعريف الأصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك  
أعطى زيد درهما ولا يشمل كلاما من الطرف والجار والمجرور والمصدر إذا أتى عن الفاعل لكن أوجب عن  
الأصل بأن الكلام في المرفوعة فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه انحصر  
على المفعول لانه الأصل في النيابة وأوجب أيضا بان المفعول الذي لم يسم فاعله صادر عنه أي على النائب عن  
الفاعل وقدين ذلك بقوله (أقم) أي التكلم (مقام) يضم أوله لانه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فانه  
يكون يفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف إليه وقصده بقوله (الذي حذف) لقرض من  
الأغراض كالتعريف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو  
وبضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ماله صرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو  
مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا قمض في الصور قطعة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو ضمير زمان  
والثاني نحو جلس أمام الأمير (أو) جاروا (مجرورا) نحو سير يزد ويحل جواز إقامة كل من هذه الثلاثة  
(ان لم تحذف مفعوله المذكور) والا فلا يجوز إقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقت مقام الفاعل الذي  
حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو وعمرو والنسب الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحقيقته فلا بد  
من تعريف الفعل المستدل لاحدهما غير ان بينهما والاول بالتعريف الفعل المستدل للمفعول لانه الذي حصل به التبيين كما  
أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سوله كان ماضيا ومشارعا بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للفعل  
واحتراز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما عرفت من أن الاولى بالتعريف  
انما هو الفعل المستدل للمفعول وجاز قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

وهذه ضائرت متصلة  
ومثل الضائرت المنفصلة  
كلم يقيم إلا أنا أو أنتم  
وعبردين بالقياس يعلم  
باب نائب الفاعل  
أقم مقام الفاعل الذي  
حذف  
مفعوله في كل ماله  
عرف  
أو مصدرا أو ظرفا أو  
مجرورا  
ان لم تحذف مفعوله  
المذكور  
وأول الفعل الذي هنا  
يضم



اليه بقوله (وكسرها) أى حرف أو حرف الذى (قبل) الحرف (الآخر منظم) بفتح الزى أى الزمة  
 العرب (فى كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أى ما قبل الحرف  
 الأخير (فى) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على الالف والنشر المشقوش  
 بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فإذا بينته للفعل على صورته يدعى كذا  
 و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فإذا بينت للفعل تقول ادعى كذا وهذا كله  
 فى صحيح العين وأما مثل العين فإن كان ما ضا كباع وقال كسرأوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذى  
 كباعاً) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظاً وإن كان منضماً تقديره افتعل بيع وقيل وأصله بيع  
 وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركة رقت الالف الثانى ياء لتكسرها أو لتكسر ما قبلها  
 ولم تقلب الياء لعدم التقضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتد بهن الأصل فى صدم ذكره فقلت بقوله  
 (مولى قد شاع) أى أشهر فقلت تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل ولما شاع فيه عليه  
 الناظم فتقول يقال ويبيع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفها بحركة  
 بحسب الأصل واقتطاع ما قبلها الآن فصار يقال ويبيع. واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله  
 (وذلك) أى نائب الفاعل (المضممر) سواء كان متصلاً ومنفصلاً (أو مظهر) بأقسامه السابقة فى باب  
 الفاعل (ثانيهما) وهو المظاهر (ك) ما فى قولك (يكرم المبشر) بكرم الشين بصيغة اسم الفاعل (أما  
 الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو نحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى)  
 فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بالزى كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو والضمير فى قولنا  
 (مادى الأنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع وبالجملته لجميع ما تقدم فى باب الفاعل وأقرب إلى نائب عن  
 الفاعل. ولم يفرغ من الكلام على نائب الفاعل مخرج من الكلام على مبتدأ والخبر فقال

وكسر ما قبل الأخير  
 منظم  
 فى كل ماض وهو فى  
 المضارع  
 منفتح كيدعى كادعى  
 وأول الفعل الذى كباعاً  
 منكسر وهو الذى قد  
 هاجا  
 وذلك أما مضممر أو  
 مظهر  
 ثانيهما كيكرم المبشر  
 أما الضمير فهو نحو  
 قولنا  
 دعيت ادعى مادى  
 الأنا  
 باب المبتدأ والخبر  
 المبتدأ اسم رفعه مؤيد  
 من كل لفظ عامل مجرد

باب بيان (المبتدأ والخبر)  
 وأما ما فى باب واحد لتلازمهما فاعلم أن قولنا غالباً نحو أقام الزيدان وهو مضرب المجرى لأن  
 المبتدأ فى ذلك لا خبر فلو كان له مخرج منضماً لكانت وقيل عرف الناظم كلام من المبتدأ والخبر مبتدأ بالاول  
 فقال (المبتدأ) هو (اسم) مخرج وهو ظاهر أو مؤول نحو وإن لمعوا خبراً كهم ونسمع باليدى خبر من أن  
 تراه وعلم أن الاسم جنس يشمل المشتق والمفرد ويشمل أيضاً العلم المتقول كشعر والجملة التى يراد لفظها  
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل الحرف فان قيل قد  
 وقع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب  
 ومن فى ذلك ونحوه مما يذكرك على السنة العربىين اسمان لأن المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعالية  
 والحرفية بالنظر لهما وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والالكان كذا فان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً  
 وقوله (رفع مؤيد) أى أبداً النعاق أى أثبتوا مبدأ فصل أول مخرج به الاسم المنصوب كقوله كان وأسم إن  
 والمجزور ومخرج به أى الاسم الذى لا عراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الأضراب  
 واختص بالرفع المبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختص أيضاً فى الرفع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن  
 مالك  
 ورفضوا مبتدأ بالابتداء كذا فى رفع خبر بالابتداء  
 وقيل انوماً رخصاً لكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معاً وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما  
 رفع الخبر والأقول لا ريب وقوله (عن كل لفظ عامل) خبر المبتدأ (مجرد) فصل ثان مخرج به الفاعل  
 ونائب الفاعل وأسم إن ومن الفاعل محرز يدعى جواب من قام لأنه وإن كان محرزاً عن لفظ عامل  
 لفظاً لم يكن محرزاً عنه تقديره إن التقدير قامز يدعى أن الجار والمجرور متعلق بمفعول وقيل باللفظ لأن



المبتدأ ليس مجرد اسم غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت و ساقلت قبر زائد وشبهه  
 فيدخل الجوز بحر فخر قد اوشبه به فالاول كان قولك بحسبك درهم ومنه قرطم تاهيك زيد و هو لم  
 كيف بك اذا كان كذا الثاني كان قوله لعل الى الموارثك قريب منه مجرور رب نحو قولك رب  
 رجل كريم فبفتحهم و هذا ايضا الواقع بدلولاي نحو لولاي ولولاك ولولاك على ما قاله سيبويه من ان لولا جارة  
 الضمير مختصة به فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بقبر الزائد وشبهه فلم تركه انظم كالاصل اوجب بان  
 العامل متى اطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شيئا وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد اولى من تعبيره  
 الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل او عاملان وان اوجب عنه بان الالجبسية  
 هو لما فرغ من تعريفا المبتدأ فرغ في تعريفا الخبر فقال (الخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر او مؤول  
 نحو شأن زيد ان يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والافعال خبر قد يكون جملة او ظرفا  
 او جارا او مجرورا كما سبأني وبجمل ان المراد بالاسم ما يشتمل الاسم حقيقة وهو ظاهر او حكما وهو الجملة  
 والظرف والجارا والمجرور وقوله (ذوارتفاع) فصل اول يخرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذي  
 لا اعرابه أصلا كقائمة نظيره وقوله (استندا) بالبناء للفعول فصل ثان يخرج به المبتدأ والفاعل والناصب  
 الفاعل واسم كان وخبران فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي استند حال كونه (مطابقا في لفظه) من  
 حيث التذكير وضد من حيث الافراد وضد (الابتداء) فان كان المبتدأ مقرا يكون الخبر كذلك  
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ شئ يكون الخبر كذلك (كقولنا  
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثل) قولنا (الزيدون  
 قائمون) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ  
 والخبر (أيضا) أي كانه متقدما قولنا (قائم أخونا) فان صفا أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح  
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا من خبر لان قمر ذلك ان يعتمد الوصف على أي واستفهام وما هنا  
 ليس كذلك وإنما فرغ من تعريفا كل من المبتدأ والخبر فرغ في أقسام كل منهما مبتدأ أقسام المبتدأ فقال  
 (والمبتدأ) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظرفي كالمضي) في الأمثلة السابقة (أو ضمير) منفصل أخذ  
 بما يأتي (ك) ما في قولنا (أنت أهل للقضا) أي أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بأصل  
 من الضمير) الاول نحو لولاي ولولاك ولولا بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء  
 وقيل لتفي محل جر بالولا (بل بكل ما اتصل) منه وهو لا أقسام قدم يخص بالمتكلم وهو (أنا) بالمتكلم  
 وحده (وتحتمل) لا تكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يخص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد  
 الله كرو (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنث (أنتما) للمخاطب الثنائي مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتان) لجمع  
 النسوة المخاطبات و (أنتن) لجمع الله كور المخاطبين (و) قسم يخص بالناصب وهو (هو) للناصب المفرد  
 (وهي) للناصب المفردة (هم) لجمع الله كور المخاطبين و (ها) للناصب الثنائي مذكرا كان أو مؤنثا (وهن  
 أيضا) لجمع النسوة المخاطبات بالمتكلم (أنتان) للمخاطب خمسة وللناصب كذلك (فجميع اثنا عشر) ضميرا  
 (وقد مضى منها) في قوله كانت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الأمثلة لملامتها بالمقايسة • ولما فرغ  
 من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق  
 وجامد فالشئ هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متعجل للضمير المبتدأ  
 عالم يرفع الظاهر بخبر بد قائم أبوم بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشق يجوز بدأدوا كما كان الاول مفردا  
 لان الوصف مرفوع لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة بحسن السكوت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)  
 وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (بأنى  
 الخبر) والتقدير وبأنى الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره وإذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذوارتفاع  
 استندا  
 مطابقا في لفظه للمبتدأ  
 كقولنا زيد عظيم  
 الشأن  
 وقوله الزيدان قائمان  
 ومثله الزيدون  
 قائمون  
 ومنه أيضا قائم أخونا  
 والمبتدأ اسم ظاهر كما  
 مضى  
 أو مضمرا كأنث أهل  
 للقضا  
 ولا يجوز الابتداء بما  
 اتصل  
 من الضمير بل بكل  
 ما اتصل  
 أنا ونحن أنت أنت  
 أنا  
 أنت أنت وهو وهي هم  
 ها  
 وهن أيضا فجميع اثنا  
 عشر  
 وقد مضى منها مثال  
 معتبر  
 ومفردا وغيره بآتى  
 الخبر • فالاول



وهو (اللفظ المفرد هو) (الذي في النظم من) في قوله كقولنا لا يدع ظلم الشان الخ لا يعني أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (فأمر مع محصور) أي لا يخرج عنها وكذلك قوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أربعاً لأن شبه الجملة شيئاً والجملة كذلك كما يعلم من قوله (ومن) أي تلك الأربع (الطرف هو المجرور) التام والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقص والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحووز يد اليوم أوز يدك أوفيك أوعنك (وفاعل مع فعله الذي مصدر) متعاً من منجمله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدر الفعل عما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ماضية متصلة بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكماً نحوون يقومون بظواهر طائفة أنه لا يفرق بين أن تكون الجملة خبر بقاء وإنشائية فحقيقته أنه يجوز نحووز يد أضر به من غير حاجة إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولهذا قال في التسهيل ولا يمتنع كونه ملية خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافاً لابن السراج اهـ (والمبتدأ مع ماله من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ماضية متصلة بظواهر أو حكماً نحوان زيداً قائم فالطرف (ك) ما في قولك (أنت عندي) الجار والمجرور كاف في قولك (الذي عندي) وكل من الطرف الجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره ما نحو كائن أو مستقر أو فلا نحو كان أو مستقر وأما الخلاف في ترجيح فهمه يرجع تقديره إما لغة التقدير عليه وبعضهم يرجع تقديره فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال الحلق كقوله الموضح في المعنى أنه لا يرجع تقديره إما إلى الفعل بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كافي قولك (أنت عندي) جملة فرامن الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستقر على رفع خبر عن المبتدأ (و) الجملة الاسمية كافي قولك (ذا أبو مقاري) جملة أبو مقاري من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو اسم الإشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة مناهها تسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما رفعت خبراً من غير ما وضابط الكبرى ما رفعت خبراً فيها جملة ومن ذلك نعم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة يوم غلام منطلق في قولك زيد يابو غلامه منطلق فيما عتبار كونها وقت خبراً عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقت خبراً رفعت خبراً فيها جملة كبرى وأما جملة زيد يابو غلامه تسمى جملة صغرى فقط (فتنبه) بشرط الصحة وفروع الجملة خبراً أن تكون مشتملة على الرابطة ملزم تكن عين المبتدأ في المعنى نحو نطق الله حسي والرابطة في الجملة الأولى من كلام النظم الضمير المستقر وفي الثانية الضمير من أبوه وذلك فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر تنوع في الكلام على العوامل الدخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام القسم الأول ما رفعت الأمم ويصعب الخبر هو كان وأخواتها والقسم الثاني ما نصب الأمم ويرفع الخبر هو ان وأخواتها والقسم الثالث ما نصب ما عا هو ظن وأخواتها فثبت تكلم عليها النظم على هذا الترتيب حيث قال

(كان وأخواتها)

أي نظائر ما في العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لأنها أم الأب فقل (أرفع مكان المبتدأ) حال كونه (أما) طائفة اصطلاحهم يسمى أيضاً فاعلاً مجازاً أو الاصح أنها حدثت فيه رفعاً غير الذي كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بما) أي بكان (الصغير) بنون التوكيد التحقيقية حال كونه خبراً طائفة اصطلاحهم يسمى مفعولاً طائفاً وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذا بصير) أي صاحب بصير (كذلك) أي مثل كان (أخبر) طرقت بها المبتدأ ما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك (أخبرني) أي أخبرني وعلما وكذلك (ظن) فاطرقت بها المبتدأ ما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك (ظن زيد بكذا) وكذلك (يات) فاطرقت بها المبتدأ ما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك (يات زيد بكذا) وكذلك (أسى) فاطرقت بها المبتدأ

اللفظ الذي في النظم من  
وغيره فإمر مع محصور  
لا غير وهي الطرف  
والمجرور وفاعل مع فعله  
الذي صدر  
والمبتدأ مع ماله من الخبر  
كانت عندي والفي  
يداري  
وابني قراؤذا أبوه  
قاري  
(كان وأخواتها)  
أرفع مكان المبتدأ ما  
والخبر بها انصب  
ككان زيد ذا بصير  
كذلك أخبرني طائفة  
أسى



أما لو أنصب بها الخبر وذلك كافي قولك أسمى زيد غنياً (وهكذا أصبح) فأرفع بها المبتدأ أما لو أنصب بها  
الخبر وذلك كافي قولك أصبح الجد يد أو هكذا (صار) فأرفع بها المبتدأ أما لو أنصب بها الخبر وذلك كافي  
قولك صار زيد غنياً وهكذا (لبس) فأرفع بها المبتدأ أما لو أنصب بها الخبر وذلك كافي قولك ليس زيد  
فاً عما لا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سألني فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من  
بعدني أو ما أخفى به وهو (فني أو فلك زوال) ماضٍ بزال (معرج) نهضة (أو بها) أي أرفع هي (من  
بعدني) أو ما أخفى به من النهي والدعاء (تضع) وذلك كافي قولك ما فني زيد عانا أو ما أفك عمر وستفيا  
ومزال بكر صاحب رماح غالب طبعاً وانما شرط فيها ذلك لانها معني التي فإذا دخل عليها النفي أو شبهه  
انقلبت أثباتاً فيبتدأ منها الاستمرار القصور معنيته وقسم يعمل بقيد أن يكون بعدما الظرفية للصورية  
وهو ما أشار إليه بقوله (كذلك دام) بشرط أن تكون (بعدما الظرفية) وانما سميت ظرفية لأنها عن  
الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آتية في ما ويل الفعل الذي بعدها مصدر وذلك كافي قولك  
لا أصعبك مادام زيد متردداً اليك أي مدة دوام ترد زيدا إليك فلزم تكن دام بعدما الله كورة لم تعمل العمل  
الله كور بل يكون المنسوب بها حازم أن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على  
الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي وحكم  
التصرف فيها حكمها كما أشار إليه بقوله (وكل ما صرفت ما سبق) من الأفعال (من مصدر وغيره) كالامر  
والمضارع (به التحق) أي التحق به في الله كور ثم مثل ذلك على ألفوا النشرب لغيره لأن مثل الثاني  
بقوله (ك) قولك (كن صديقاً) و(لا تكن مجافياً) للاول بقوله (الظار لكوني مصعباً موافياً) وفي  
نسخة مصافياً ولفرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ ان وأخواتها ﴾

أي نظائرهما كما مر وبدأ بان لاثبات أم الباب فقال (تنصب ان المبتدأ) حال كونه (اسماً) طابق اصطلاحهم  
(وأخبر برفعه) حال كونه خبر الخافي اصطلاحهم أيضاً وذلك (ك) قولك (ان زيداً ذو نظر) أي صاحب  
نظر (ومثل ان) للكسرة الممزوجة (ان) المفتوحة الممزوجة وذلك كقولك بلغني أن زيداً قائم ومثلاً أيضاً  
(ليت) وذلك كقولك ليت لي مالا فأصبح منه والمثلية بما هي (في العمل) لاني غيره اذان للكسرة الممزوجة  
مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الممزوجة فانها مع اسمها خبرها في حكم المقرد ومعني أن التوكيد  
وأما ليت فعنها المعنى كاسيد كره الناظم (وهكذا كأن) الممزوجة تشديد النون وذلك كقولك كأن زيداً  
أصعبك كذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيد شجاع لكن بخيل وكذلك (لعل) وذلك  
كقولك لعل الحبيب قادم وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكافة والابطال عملها الآلية ففيها  
الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وان بفتحها التوكيد كما أشار إليه بقوله (أو كدوا المعنى) رجوا ان كان  
المخاطب منكراً واستحساناً ان كان متردداً فان كان خالي الذهن لم يؤكده (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها  
والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجاباً كان نحو ان زيداً قائم أو سلباً نحو ان زيداً ليس بقائم  
ومعني ليت المعنى كما أشار إليه بقوله (وليت من ألقاظ من) أي شخص أو الذي (تمني) فهي للتمني وهو طلب  
ملاصقة فيه بان كان منجلاً نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوماً \* فأخبره بما فعل المشيب

أو ما به مصرع وقولك ليت لي قنطار من الذهب معنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله (كأن) موزوعة  
(التشبيه) وهو الخالق ناقص بكمال في الشرف أو في العسفة فالاول نحو قولك كأن زيداً أسد والثاني كقولك  
كأن زيداً حمار وذلك إنما يكون (في المحاكاة) أي في المشابهة لغيره ومعني لكن الاستدراك كما أشار إليه

وهكذا أصبح صار لها  
فني وأفك طال مع

بح  
أو بها من بعد في  
تضع

مكناك دلم بعد ما  
الظرفية

وهي التي تكون  
مصدرية

وكل ما صرفه ما  
سبق

من مصدر وغيره به  
التحق

ككن صديقاً لا تكن  
مخافياً

وانظر لكوني مصعباً  
موافياً

﴿ ان وأخواتها ﴾

تنصب ان المبتدأ  
والظرف

رفعه كأن زيداً ذو نظر  
ومثل ان أن ليت في

العمل

وهكذا كأن لكن  
لعل

أو كدوا المعنى بان  
وليت من ألقاظ من

تمني  
كأن للتشبيه في المحاكاة



بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يشوم ثبوته أو بابتداء ما يشوم ثبوته فالاول كافي قوله زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كافي قوله زيد جبان لكنه كريم  
ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار إليه بقوله (ولفرج) وهو طلب الامر المحبوب للتقرب اليه (و) (توقع) وهو الاشتقاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا التوقع قسم للترجي وقيل هو أعم منه لكن  
يوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشتقاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(العمل)  
مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محروبي وصل) الى مقصد من الثاني كقولهم لعل زيدا مالكا ولا يفرق  
من الكلام عما بان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

(ظن وأخواتها)

أي نظائرها وبدأ بظن لأنها أم الباقين فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لما عمل  
الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالخال (و) انصبها أيضا (كل فعل) بذكر (بعدها)  
أي بعد ظن (على الاثر) بفتحين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون التاء لثلاثة محل ذلك ما تعاقب  
أو ترفع والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومجلا بسبب توسط ماله الصدارة بينهما وبين مفعولها نحو هل تنزل  
فأثم والالقاء هو ابطال العمل لفظا لا محلا فاعلم ان العمل يتوسطه الالقاء والالقاء حيث تدعى السوا ما وأما آخره  
والاهمال حيث تأرجح فالاول يجوز بد ظننت قائم والثاني يجوز بد قائم ظننت وبتنوع الاهمال مع تقدمه  
نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد تولى ظنن كافي قوله

دعاني القواني همهن دخلتني \* لي اسم فلا أدعي به زهوا أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء قلت حركة الياء الى الخاء بدسلب حركتها ثم حلفت لا لئلاء  
الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد تولى ظنن كافي قوله

حسبت التقي والجود خير منجارة \* ربها اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(رحمته) أي ظننته وأما معنى كلفته فليست مما نحن فيه لأنها تعدى الى مفعول واحد تقول زحمت زيدا  
أي كلفته و(رايته) أي علمته وأما معنى أصرته فليست مما نحن فيه لأنها تعدى الى مفعول واحد تقول  
رايت زيدا أي أصرته و(وجنته) أي علمته وأما معنى أصبته فليست مما نحن فيه لأنها تعدى الى مفعول  
واحد تقول وجنت زيدا أي أصبته (علمته) لا بمعنى عرفته ولا علمت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت  
المسئلة أي عرفتها (جعلته) أي صيرته وتعلمه من حال الى حال و(انظنته) أي صيرته وتعلمته من حال الى حال  
(وكل ما من هذه) الافعال (صرفته) كالاصروا وامن القاعل وامن المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلم  
فالالف منقلبة عن نون التوكيد خفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وظننته قائما  
وحسبته صادقا وزحمته عالما ورايته محبوا ووجنته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا وانظنته خبيلا  
(و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) بظن زيدا قائما الى آخره ولا يخفى ان هذا القسم اعني ظن  
وأخواتها حجة أن يذكروا في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا غير كان وامن ولها  
أنهى الكلام على ما عبر به فلا لا خندق الكلام على ما عبر به او هو أربط انعت والعطف والتوكيد  
والبلل وقد بدأ بالثمت لأنه كالجزء من متبوعه حيث قال

(لجب) بيان (الثمت)

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصلاحا التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفات من صفاته أو صفات ما ينطبق  
به فهو قسيان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرفع لضمير المنصوبات والثاني يسمى ميبيا وهو الرفع لظواهر  
المنصوبات الى السبب وهو ضمير المنصوبات كما أشار الى ذلك بقوله (الثمت) بمعنى التبع انقص من (المرح)

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولفرج وتوقع لعل

كقولهم لعل محروبي

وصل

(ظن وأخواتها)

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعد ما عمل الاثر

ككلمة حسبته زحمت

رايته وجنته علمته

جعلته انظنته وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقولهم ظننت زيدا

منجدا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

(باب الثمت)

ثمت اماراض







(باب بيان العطف)

وهو لغة الشيء والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسبان عطف بيان وهو التابع للوضع أو المخصص لشيء على ما علم  
غير المؤول بالمشق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بين من متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك  
بقوله (واتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف) عليه  
متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في إعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين  
الاسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله (وتستوي الاسماء والأفعال في) اتباع كل منهما (منه) فتعطف الاسماء  
على الاسماء وتعطف الأفعال على الأفعال ومحل ذلك في عطف النسق (أن يعطف) أحد هذه الحروف  
التي هي (الواو) وهي لطلق الجمع ويقال للجمع المطلق يؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند  
الفقهاء فيفرق بينهما ولو لم يكن جعلوا مطلق الماء شاملاً لأي ماء كان حتى المستعمل والمتجسس وجعلوا الماء  
المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا قيد تفرق بين العبارتين اصطلاحاً فقهي (والفا) وهي للترتيب مع التعقيب  
لكن التعقيب في كل شيء بحسبه فيقال دخلت مكة المدينة إذا لم يكن بينهما المسافة الطرى ويقال أيضاً  
تزوج زيد قوله إذا لم يكن بين الزوج والولادة الأمدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ولا يرد قوله تعالى  
أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى خلقتنا العلقة مضغة لخلقنا المضغة عظماً لأن التقدير والله  
أعلم في الأول فضت مدة فجعل غثاء أحوى وفي الثاني فضت مدة فنخلقنا العلقة مضغة فضت مدة فنخلقنا المضغة  
عظماً (أو) وهي بعد الطلب للتخيير أو امتنع الجمع بين التعاطفين كما في قولك تزوجت فلاناً أو اختها  
وللا باحسان جاء الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين بعد الخبر للإيهام أن كان المتكلم عالماً  
بالحكم لكنهما لم يعلم على السامع كما في قوله تعالى وإنا وإياكم لهدي أو في ضلال مبين ولشك أن كان المتكلم  
متردداً في الحكم كما في قولك جاء زيداً أو هجراً إذا لم تعلم أيهما جاء (وأم) وهي قسبان متصلة ومتفصلة فالمصلة  
هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أأعندك زيد أم عمرو أو بهجرة النسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم  
أأذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة النسوية ماق معناها كما أدري وما أبالي وليت شعري والمتفصلة وتسمى  
للتقطعة وهي التي لم تسبق شيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجل وعطفها للفرد  
قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة (وعم) يضم الثلاثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين  
التعاطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً بمصدر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقتكم من نفس  
واحدة ثم جعل منهن زواجهاً بمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهن الرديني تحت الشجاج • جرى في الأنايب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدرج والغاية فيشترط كون ما بعدها متعلقاً بما قبله في ظرف أو مفعول أو بشرط أو كونه  
جزأً له أو حكماً أو كونه ظاهراً أو مفرداً (سبية) أعمال يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال  
وحتى في بعض المواضع لأن ذلك لا يختص بمعنى بل غيرها كذلك لأن كل حرف من هذه الحروف له معان  
غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه أعاش حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لأن العطف هو الأقل على  
أنه يحتل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا مخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهي أو إيجاب أو  
أمر وهي في الأولين لا تثبت الحكم لما قبلها أو ضده لما بعدها وفي الأخيرين تصرف الحكم إلى ما بعدها ويجب  
ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يعتمد ثبوت الحكم له وعدمه وحكمه على كونه لا يعطف به بعد الاستفهام  
فلا يقال أضربت زيداً بل همراً (ولا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو تضاداً على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي  
وهي انفي الحكم عما بعدها أو إيجاباً لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك (أما) بكسرة المعجمة  
على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائفة والتحقيق أنها ليست بعطف بل مجرد الفصل والعطف أو أو قبلها

(باب العطف)

واتبعوا المعطوف

بالمعطوف

عليه في إعرابه المعروف

وتستوي الاسماء

والأفعال في

اتباع كل مثله أن يعطف

بالواو والفا أو وأم و

حتى وبل ولا ولكن أما



وهي مثل أوفى معانيها فتكون بعد الطلب للخير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشددوا الوثاق  
فاملنا بعد واما فدا مولدا باحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم اما فقها واما فهو او بعد الخبر للايهام ان كان  
المتكلم عالما بحكمة لكننا نهم على السامع نحو قولك جاءني امير يدعوا لعمرو والشك ان كان المتكلم منرددا  
في الحديث نحو هرات سورة كذا واما سورة كذا لذل لم تعلم أيهما قرأت أو فمثل النظم لبعض الحروف  
السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (جاءني يدعوا عمرو) و كقولك (أكرم هز يدعوا عمرو باللقاوا المعلم) ففتح  
المعلم وسكون الطاء المهمة (و) كقولك (فتة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موصلة  
(حتى يغوث أو يزول المنكر) ففتح الكاف ولا يخفى أن السلف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على  
الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم. وما فرغ من الكلام على السلف أخفى الكلام  
على التوكيد فقال

(باب) بيان (التوكيد)  
بالواو وبالهمز وبالألف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد  
توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة اللفظ الاول بنفسه  
أو مرادف وسأني الكلام عليه والمعنوي تابع فصدية كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار  
إليه بقوله (وجازي الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للفعول (فينبع المؤكد)  
بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحسن (أوجه  
الاعراب) الثلاثة فيجاء في الرفع ان كان حرفا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا  
(و) ينبع (العراف) فيكون تابعا للمؤكدا كمن عرف (لا) مؤكدا (منكر) لان اللفظ التوكيد كلها  
معارف فلا تنبع المنكر (ه) هو (عن مؤكدا) عند البصر بين وأما قوله باليت عدة حول كاه رجب  
فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها إلى غير ما تلك الالفاظ المألوفة بها وهو مشهور  
ومنها هو غير مشهور فالشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور في أي في التوكيد) (أربع) من الالفاظ وهي  
(نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكدهما رفع الجواز والاحتران يؤكدهما للاحاطة والشمول وذلك  
لا يؤكدهما الا بالاجزاء ينقل بعضها عن بعض حقيقة وسو ظاهرا وحكما وهو ما يصح ان يكون الحكم  
ثابتا لبعض أجزاءه دون بعض كافي قولك اشترى العبد كاه فان أجزاء العبد وان لم ينقل بعضها عن البعض  
الأخر حقيقة لكن ينقل حكما لجواز أن يشتري نفسه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله  
(وغيرها) أي غير الأربع المذكورة (نوايع) بالتنوين للضرورة (أجما) ولكنها نوايع لا جمع لا تقدم  
عليه ولا يؤكدها استقلالاً ولا شذوذاً

بالبتي كنت صبياً مرضعاً • تخملي الذناب حولاً أكتفا

إذا بكيت قبلتي أربعا • إذا أغل الدهر أبكى أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلدا إذا اجتمع (وأجمع) وهو من البتع وهو طول  
المنق (وأبصا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع في التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة  
إلى أن المؤكدا اجتمعت أجزاءه وتختلف منها في التقديم والناظم أجمع على أبصع مجازاة لكلام الأصل  
والأصح العكس فآخرا أجمع والأصل افراد النفس عن العين (ك) قولك (جاءني يدعوا) وقد يجمع  
بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاءني يدعوا منه (و) إذا أكتكت  
بكل فاعل (أرى) أي أهرأ أو أبصر (جيش الأمير) أي جند (كاه) وجه (فأخرا) في محل المفعول  
الثاني لا أي ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) إذا أكتكت باجمعين ونوا بها فاعل  
(طفت حول القوم أجمعين) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعتنا) كاسعين وأجمعين وهذا في الجمع  
الذكر وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتم صم وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

كجاء زيد ثم همروا كرم  
زيدا وهمرا باللقاوا المعلم  
وفئة لم يأكلوا أو  
يحضروا  
حتى يغوث أو يزول  
المنكر  
(باب التوكيد في  
وجازي في الاسم أن  
يؤكدا  
فينبع المؤكد المؤكدا  
في أوجه الاعراب  
والعراف  
منكر فمن مؤكدا  
ولفظه المشهور فيه أربع  
نفس وعين ثم كل أجمع  
وغيرها نوايع لا جمعا  
من أكتع وأبصع وأبصا  
كجاء زيد نفسه وقل  
أرى  
جيش الأمير كاه تأخرا  
وطفت حول القوم  
أجمعين  
متبوعة بنحو أكتعتنا



أ كتح أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جماعة كتحاء ببعاء ببعاء هـ ولا أسمى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكد كلمة) بكسر الكاف وتكون اللام كاهو أحد اللفات فيها (أعدها) أي أعده تلك الكلمة (بانظها) أو عراده فيها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالأول كقولك قام رجل رجل والثاني كقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بقنة لها هـ أخذت على موافقته وعهودا

والثالث (كقولك اتهم اتهم) ولا يعني ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار إلى انتهاء الباب ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البذل فقال

(باب بيان البذل)

وهو لغة العوض وأصطلاحا التابع المقصود بالتحكم بلا واسطة يندرج بين متبوعه كإحدى ذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا سمعوا فاعل) يندرج المفعول (لأنه لا) أي تقع متله من الاسم والفعل (والحكم الثاني) أي وإحال أن الحكم الثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي وإحال أن عطف عن عطف واحترز بقوله والحكم الثاني عن التبع والتوكيد وعطف البيان فإن الحكم في الأول لا الثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فلهذا كان الحكم في الثاني كالأول لكن ليحل عن العطف وجوابا إذا جلة قوله (فاجعله) أي الاسم والفعل وإنما أفرد التبع لأن العطف لا يورث لأحد التبعين أو الأسماء فكأنه قال فاجعله (في أمره) من رفع وليس بوضوح في الاسم أو رفع وليس بجزم في الفعل (كالأول) أي مثل الأول منها حال كونك (معلقا) بكسر القاف المشددة صيغة تاسم الفاعل (له) أي لا حدها (بلغها البذل) أي بلغها هو البذل وهذا كرسمكم البذل فرفع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد الثاني ما أريد بالأول وأعماله يعبر الناظم عنه به الأصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببذل الكل من الكل بل يشمل غيره إذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الأصل بأن المراد بالشيء المساوي لأمطاق الشيء وما يعبر به الناظم هو ما يعبر به ليل وروعبا بن مالك يبدل المطلق وهو أول أصلا حينه لاسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الخبير الخ في قراءة الجبر (وبعض) من كل أي يبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الأول قابلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مائتة (ولفعل) أي يبدل اشتغال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البذل وإن لم يكن كاشتغال الطرف على النظر (وغلط) أي يبدل غلط وليس المراد أن البذل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن غلط وقع غلط وضابطه أن لا يقصد كالأول بل يسبق إليه لسانه (كذلك اضرب) أي بدل اضرب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد كالأول ثم بعد الأخبار به يبدله أن يخبر الثاني رحيته (فانظروا انظروا) أي فالبدل اضبط هذه الخ وقد أغفل الناظم سادسوه بدل النسيان وضابطه أن يقصد كالأول ثم يبين فساد ذلك القصد في صدد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الخطأ عن بدل النسيان لأن ما يقع ذلك في اللسان والنسيان في الجمان وقسمت الناظم لما ذكره من الأقسام على الفصح والنشر المرفوع حيث قال فالأول أعني بدل الكل من الكل (كقولك) جاءني زيد ياخوك (و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (كل عتدي رغيف نصفه ولا يد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبذل منه أنه كور كمثل الناظم أو مقدس كافي قوله تعالى وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أي بدل الاشتغال كقولك (قدوسل إلى) بتقدير الياء (زيد عليه ألقى درس) أي درسه (و) الرابع وقاسم السدس أعني بدل الغلط و بدل الاضرب و بدل النسيان (قدوسل اليوم بكره الفرس) فإن قلت بكره دون

وان تؤكد كلمة أعدها  
بلغها كقولك اتهم  
اتهم  
(باب البذل)  
إذا سمعوا فاعل لثلاث  
والحكم الثاني وعن  
عطف خلا  
فاجعله في أمره كالأول  
بلغها بلفظ البذل  
وكل وبعض واشتغال  
وغلط  
كذلك اضرب مبنفس  
انظروا  
كجاءني زيد ياخوك واكل  
عتدي رغيف نصفه  
وقد وصل  
الزيد عليه الذي  
درس  
وقدر كبت اليوم بكره  
الفرس  
ان قلت بكره دون



فقد بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الغرس في المثال اللد كور (غلط) أي بدل غلط (أوقته) أي بكرا  
 (قصدا) بان قصداً ولا تم بعد الاخبار به بذلك أن خبر بالغرس (ف) لفظ الغرس (اضراب فقط) أي بدل  
 اضرب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أوقته قصداً ثم بين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الغرس  
 فلفظ الغرس بدل لبيان وهذه الامثلة كلها في بدل الامم من الامم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في  
 قوله (والفعل) أي وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) مما حابه النبي صلى الله عليه وسلم (يب) على  
 على ايمانه (يدخل جنانا لم يدخل) (فيها لعب) فن شرطية و يؤمن فعل الشرط و يب جواب الشرط ويدخل  
 جنانا بدل من يب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتوابع دخول الجنان ولم ينه فيها لعب بدل من يدخل  
 جنانا وهو بدل ما شال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل اللعب فيها وقمىثل بعضهم ليدل الكل من  
 الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آثاماً ايضا غلطه الغلط ليدل البعض من الكل بما اذا قلت ان نصل  
 نسجد لله برحمتك وليدل الاشغال بقول الرازي

ان على افعان تبايسا • تؤخذ كرهاً ونجى طائفا

وليدل الفاظ والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتينا لسانك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق  
 لسانك اليه قصداً لانا بدل غلط وان قلت تأتينا قصداً بان قصداً ولا تم بعد الاخبار به بذلك أن خبر بلساننا  
 قصداً لانا بدل اضرب ويسمى بدل البداء كما تقدم ولان قلت تأتينا قصداً ثم بين لك فساد ذلك القصد فقصدت  
 ذكر تبايسا لانا قصداً لانا بدل نسيان • ولما انتهى الكلام على مرفوعات الاماء فخرج في الكلام على منصوباتها  
 فقال

(باب بيان منصوبات الاسماء)

أي الاماء المنصوبة أو المنصوبة اليها من الاماء ومنصوبات هي الاماء فالاضافة في كلامه ما من إضافة الصفة  
 للموصوف ومن الامثلة التي على معنى من أو من الاضافة اليبانية وقد بينها بقوله (لأنه من سائر الاماء خلت)  
 أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا المراد بهذه الثلاثة خبر كان وامم ان ومفعول لاخر  
 (وهذه) اللد كورات هنا (عشر نات) أي ثلث الثلاثة المتقدمة (ولها) أي على هذه العشرة (تأني على  
 ترتيبه) أي ترتيب كل (أوطافى قد كرمفعول به) والضمير به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير لم  
 مفعول به (وذلك) أي المفعول به هو (امم جاء) حال كونه (منصوباً) لفظاً كما في قولك ضربت زيداً ومحملاً  
 كما في قولك ضربت هذا أو تقديراً كما في قولك ضربت الفتي وحال كونه قد (وقع • عليه) أي تعلق به  
 (فعل) لغوى وهو أحدث ابنا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو قيا كقولك لا تحذروا أهل التقوى  
 وهو قسمان لاثبات طمعا كما شار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قدا عصر) فلا يخرج عنها (وقد مضى التثنية  
 للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (فبيان أيضاً) أحدهما (متصل)  
 وذلك (ك) قولك (جاء في) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (متصل مثله) أي مثال  
 المنفصل (اي) حريصاً أو ابناً • (حيث) من التحية (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال واعماله جميع  
 اقتصر الناطق في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضمير التكلم ولم يذكر غير ما علمه بالقياسه كما أشار  
 اليه بقوله (وقس بدين) أي بدين الضمير بن أعني اي وایانا (كل مضمرة فصل) من ضمائر القاطب كما في  
 قولك اي يا زيدا كرمتهواك يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك  
 أكرمتهواك يا زيدا كرمتهواك يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك  
 والزيدان أو الهندان كرمتهواك يا زيدا كرمتهواك يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك  
 قبل أي بالضمير بن الذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل مضمرة متصل) من ضمائر القاطب كما في  
 قولك كرمتهواك يا زيدا كرمتهواك يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك يا زيدا أو يا عندا كرمتهواك

فقد فقط

أوقته قصداً فاضرب

فقط

والفعل من فعل كن

يؤمن يب

يدخل جنانا لم يدخل فيها

لعب

(باب منصوبات

الاسماء)

لأنه من سائر الاسماء

خلت

منصوبة وهذه عشر

قلت

وكلاماً تأتي على ترتيبه

أوطافى قد كرمفعول به

وذلك امم جامعتو بها

وقع

عليه فعل كاحلحرفاً

أهل الطمع

في ظاهر ومضمر قد

انحصر

وقد مضى التثنية للذي

ظهر

وغيره فبياناً بمتصل

كجاء في وجاء نحو متصل

مثله اي اي اولها

حيثاً كرم باللهي حياة

وقس بدين كل مضمرة

فصل

والبالذين قبل كل متصل



لكل قسم منهما قد  
 انحصر  
 جاز من أنواع في  
 عشر  
 باب المصدر  
 وان ترد تصريف نحو  
 قلنا  
 فقل يقوم ثم قل قياما  
 فيجب ثلثا فالمصدر  
 ولحبه فعله مقدر  
 فان يوافق فعله الذي  
 جرى  
 في اللفظ والمعنى فلفظا  
 روي  
 أو وافق المعنى فقط وف  
 روي  
 بغير لفظ الفعل فهو  
 معنوي  
 فقم قياما من قبيل الاول  
 وقم وقفا من قبيل مايلي  
 باب الظرف  
 هو اسم وقت أو مكان  
 اتص  
 كل على تقدير في عند  
 العرب  
 لذا أي ظرف المكان  
 مبهما  
 ومطلقا في غيره فليعلم  
 والنصب بالفعل الذي به  
 جرى  
 كسرتيلا واعتكفت  
 أشهر أولية

باعتبار وضائر الغائب كأي قولك زيدا كرمته وعفنا كرمته لزيدان أو لزيدان كرمتهما الزيدان  
 أكرمتهم والعتدات كرمتهن وجبتن (فكل قسم منهما) أي من المتصل والتفصل (هذا انحصر) ما جاء  
 من أنواعه (أي من أنواع كل قسم منهما) (في أي عشر) اثنان لتكلم وخمسة للخطاب وخمسة للغائب  
 وجعلها اثنا عشر واعلم أن الضمير في القسم العمل والكاف والهاء في المتصل والياء في المتصل والواو في  
 حروف خطاب وغيبة وتكلم وثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف  
 للزوم الالف وحكي السرا في أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل وهذا تكلم على المفعول بما شئتكم على  
 المصدر فقال  
 (باب) بيان (المصدر)  
 وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو توشا رضوا  
 واغتسل فلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وإنما المراد بيان من حيث أنه نصب مفعولا مطلقا  
 وهو ما تم كدفعه له نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضربا الأمير أو لعينه نحو ضربت  
 ضربتين وقد ذكر النظم ضابطا للمصدر توضيحا للتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قلنا) أي نحو: يا  
 إلى صبيح مختلفة (فقل) في مضارعه (يقوم ثم قل) في مصدره (قيام) وقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم  
 (في أي عشر) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا العمل يعصب ما جرى في  
 العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والافتد يعنى المصدر أولا كما إذا خلقت أولا  
 بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يعنى ما إذا كانا نطقا أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يعنى ما إذا كانا  
 نطقا بالماضي ثم بالمضارع ثم بالماضي أو بالماضي أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يعنى ما إذا كانا  
 لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله اللفظ والمعنى والثاني ما رافقه في المعنى فقط كما أشار إليه بقوله (فان  
 يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات  
 (د) (في المعنى فلفظا يري) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فلهذا (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد  
 روي) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوي) وهذا هو القسم الثاني وإذا عرفت ذلك (فقم قياما من  
 قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقفا من قبيل مايلي) وهو المعنوي وهذا التقسيم يحتاج على ما ذهب  
 إليه الماتري من أن المعنوي منصوب بالفعل الذي كورمه وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بالفعل  
 مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لا أن فعله لا يكون الامن لفظا ولما تكلم على المصدر أخذ بكلام  
 على الظرف فقال  
 (باب) بيان (الظرف)  
 وهو لغة الوعاء واصطلاحا مذ كره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) (في) (النصب) (في) (على) (على)  
 تقدير (معنى) (في) وهو الظرفية (عند العرب) لأن العبرة بهم دون غيرهم وعمل ذلك (إذا أي ظرف  
 المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كما قام وخلفه ورواه إلى آخر الامثلة الآتية اسم  
 المكان واحترز بذلك هما إذا كان ظرف المكان مخصصا بان دل على مكان معين كسجدودار ونحو ذلك  
 فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار إليه  
 بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلم) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مخصصا والاول هو  
 مادل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابط كل ما لا يصلح بهما المتي ولا السك والثاني مادل على زمان  
 معين كيوم ويومين وضابط كل ما يصلح بهما المتي أو كم وعلم من ذلك أن المصدر من قبيل الخاص خلافا  
 لمن جعله قسما ثابتا ولما ذكرنا تقدم أن الظرفية تعصب احتاج إلى بيان ما اتص به فقال (والنصب)  
 للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي مع (الجرى) فالمكان (ك) قولك (سرت ميلا  
 د) الزمان كقولك (اعتكفت شهرا) جمع شهر (أولية) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر



(أدريوما) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أوسينا) جمع سنة (أومدة) وهي القطعة من الزمان  
(أوجمة) وهي الأسبوع (أرحينا) وهو اسم زمان مبهم (أوقم صبا) وهو من نصف الليل إلى الزوال  
(أوماء) يفتح ليم والمدة وهو من الزوال إلى نصف الليل (أوسحر) وهو آخر الليل قيل الفجر وهو بلا  
تكوين إذا أرحت به سحر ليلته فيها وبالتكوين إذا لم يزد به ذلك (أوفسوة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى  
طلوع الشمس (أوبكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله  
(إلى السفر) متعلق بقوله راجع إلى ما بينهما (أو) فم إليه (إليه الاثنين أو) فم إليه (يوم الاثنين أو) فم  
غدا) وهو اسم ليوم الذي بعده يومك (أوسرمد) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له (أو الأبد) وهو  
مرادف السرمد وكذلك الأبد وأن أفعله النظم وقد تم تيسيل ظرف المكان بقوله (وأمم المكان نحو)  
قوله عز وجل (مرأسمه) والأعم بفتح الحزة مرادف لقد أو سمي (أو) عمر (عنده) وظلعه يفتح الظاء  
المججمة ضم أمم أو سر (وراءه) وراه بالهمزة مرادف خلف أو سر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد  
الدال المهملة ضم خلف أو سر (يمينه) ويمين ضد شمال أو سر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أو سر  
(تلقاه) أي يقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (عنه) وهو ضد فوق أو سر (أزاه)  
بكسر الحزة الأولى مع الموهو بمعنى تلقاه (أو) سر (معه) يسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع  
(أو) سر (عنده) بالمعنى قريب منه (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قريب من المكان (أو) سر (دونه)  
وهو اسم للمكان الأسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان  
التأخر أو سر (عناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أو سر (أتم) يفتح التاء وهو يعني هناك أو سر  
(فرسغا) وهو اثنا عشر ألف خطوة أو سر (بريدا) وهو أربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب  
(فقدوا قفا بعيدا) وفي ذلك إشارة إلى مفعل وهو من مفعل الفاء فقط كوقوف يكون بكسر العين ومن مفعل  
اللام وحدها كزما ومع الفاء كوفي يكون بفتح العين كزما وهو في من الأجوف كجاء يكون بكسر العين  
لكن يدخله النقل كبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعة مضومة كافي كل  
وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول ما كل ومطلع ومشرب ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو  
المكان أو الصديق إن كانت عين مضارعة مكسورة كافي مضرب ومكسب كان بفتح العين في المضرب ومكسرها  
في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما الصدر وبالكسر إن أردت به  
اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم  
الميم وفتح الراء فهما هـ ولما تكلم على الظرف أخذتكم على الحال فقال

(باب) یان (الحال)

وهو أنه تعالى الشخص من غير أوامر وأصلا حاملا ذكره النظم بقوله (والحال) هو (وصف) أما كان  
أوجها وظرفا وأجارا ومجرورا (ذواتنا) لأنه فاعلة والنصب إعراب الفضلات والمراد بالذات ما ليس جزءا  
من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والألورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبث  
واحتقر بذلك عن التبريز نحو قوله عز يد صا حك (آنى) بما لم يرد على أنه اسم فاعل لا بقصر ما على أنه  
فعل ماض حال كونه (مفسر المبهم الهيات) محسوسة كانت كافي قوله جاء زيدا كبا وغير محسوسة  
كفى قوله نكحتم يد صا حكا واحتقر بذلك عن التبريز نحو قوله تعالى وقاروا وكذلك نعت النكرة  
المتوصفة بحرف قوله رأيت رجلا كبا (وأنما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لثلاثتهم كونه نعتا إذا كان  
صاحبا متصو بلا رجل غير عليه وعلما معرف في الظاهر ما بالاضافة نحو جاء زيدا بوجهه أو بال نحو أدرسلها  
العراك أو بالسمية نحو جاءت كحل يداد طان يداد على جنس على التبدل في قول النكرة فوجهه بمعنى

أول ما أوصى

أولاد أروحية أروحية

أَوَقِّم صَبَاحًا أَوْ عِشَاءً

والله اعلم

انفسہ کی طرف

الف

أولئك الذين آمنوا

31

أَوْصِي شَيْئًا أَوْصِي شَيْئًا

2000

والله اعلم بالصواب

1990

100

1991

111

وَقَدْ رَفَعَهَا إِلَى رَأْسِهَا

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 . . . . .

اود: دما و ۹۰۰ (۱۰۰۰) و ۱۰۰۰

هناك ثم فرسحوا ريدا

١٠٠٠

(باب الحال)

البحر

1

مفسر الجہم اہیات



متفردا وانعراك بمعنى معزلة وبداد بمعنى متباعدة (وعالب) أي في العالب (يؤتى به) حال كونه مؤخر (بعد صاحبه ولو منعولا وانما كان العالب أن يؤتى به مؤخر لأنه فضلة وإن الفصلات للتأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (را) كما ملغوا (و) ضربت عبده) حال كونه (مكتشفا) فقد أتى في ذلك مسكرا ولا يكون الا كذلك نظر المحقق مؤخر (ك) هو العالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله ملغوا حال من زيد وأن يكون حال من الضمير في قوله (را) كما ملغوا على الأول فيكون حال من الضمير الثاني فيكون حال من الضمير (وقد يجي) أي الحال (في الكلام) على خلاف العالب (أولا) كافي قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لأنه قبل صاحبه بتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها اصدارة لتضاهي الاستفهام والعالب أن يكون الحال مشتقة من تنقلا (وقد يجي) حال كونه (جائدا) لفظا (مؤولا) معنى كافي قوله تعالى فاعرفوا نيات أي متفرقين وقد يجي غير متقل كافي قوله تعالى هو الحق مصداقا لصدق الحال غير متقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذي تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة قد تقدم في الأمثلة السابقة وحكايات كان فكرة مؤخرة عن الحال كافي قوله

ليقوس حاطل \* يلوح كأنه محال  
أو مخصصة بوصف كافي قوله تعالى ولما جاءهم كتابهم عند الله مصداقا نصفا كافي به أو مضافة كافي قوله تعالى في أرمه أيام سواء أو معمول كافي في ذلك عجب من ضرب التحليل شديدا أو مضافة للعموم بأن وقعت بعد التي كافي قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا طغيانا وبنية لا طغيان وبنية لا طغيان من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم فوقعها بعد التي أوشبه التي وهو النهي كافي قولك لا يبيع شخص على أخو منفسه لا وهذا كافي باعتباره العالب (وقد يجي) حال كونه (متكرا) حقيقة بأن كان نكرة ليست في معنى المعرفة كافي قوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاله صلى وراءه رجال قياما ولا قناس عليه ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التخيير فقال (باب) بيان (التخيير)  
ويقال التخيير والتفسير والتفسير والتبيين والمبين وهو لفظة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتنوا اليوم أي المأمون أي اتصلوا من المؤمنين (المرضة) اصطلاحا (امم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فرق التخيير فيه الحال (ذوات صاب) ويجوز جزمه بمن الأيمير العدد والعدد في المعنى وذلك قال ابن مالك  
ويعجز عن أن شئت غير ذي العدد \* والفاعل المعنى كطوبى قد تقدم

ونخرج هذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس تمييز كافي قولك ضربت رجلا ومنه ما هو تمييز كافي قولك ملائكة رجال وقفي (فصرا) أي ذلك لأمم (نسبة) في جملة ويسمى ذلك تمييزا بالجملة وضابطه ما رفع إبهام نسبة في جملة (أو) (ل) (ذات جنس فصرا) ويسمى تمييزا للفرد وضابطه ما رفع إبهام اسم قبله بحمل الحقيقة فالتخيير نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز الفرد والأول قد يكون محولا لاسم الفاعل (ك) كافي قولك (انصب زيد عرقا) فان الأصل انصب عرقا زيد فقول الاستاذ عن المضاف إلى المضاف إليه وأنى بالمضاف تمييزا فصرا انصب زيد عرقا (و) كافي قولك (فدعلا) زيد (قدرا) فان الأصل قد دعلا قد دعلا فحول الاستاذ كان تقدم وامام المفعول كافي قوله تعالى وجفرا الأرض عبونا فان الأصل واقعا وعرفنا عبونا الأرض فحول الاستاذ بالحق المضاف إلى المضاف إليه إلى آخر ما تقدم (و) (امام) المستعارة كافي قولك (لكن أنت أعلى منزلا) فان الأصل منزلك أعلى خفف المضاف وتفصل الضمير وأنى بالمضاف تمييزا فصرا أنت أعلى منزلا والتمييز هنا صالح أن يكون فاعلا لوجهل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علا منزلك فهو فاعل في المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في أقيمت

والفاعل المعنى الصين بالفعلا \* مفغلا كانت أهل منزلا  
وقد لا يكون فاعلا في المعنى وهو مفعول التفضيل بعينه نحو أنت أفضل ضبه وحكما الحر بالإضافة كما شئت

وقال يؤتى به مؤخر  
كجاء يذرا كملغوا  
وقضرت عبده مكتوف  
وقد يجي في الكلام أولا  
وقد يجي جليدا مؤولا  
وصاحب الحال الذي  
تقررا  
معرف وقد يجي متكررا  
(باب التخيير)  
نعم يه اسم ذوات صاب  
فصرا  
لنبتا وذات جنس فصرا  
كل صاب يذره فاقود  
علا  
فصرا ولكن أنت أعلى  
مغلا



الاذا كان أفضل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أفتا كرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شيء  
أصله امتلا الخوض حاصو قد دره قارسلوا كرمه أيا (و) الثاني قد يصحكون واقعا بعد العدد الصريح  
(ك) سابق قوله (اشترى ثوبا ناعجا) أو الكناي كافي قوله كرم عبدملك وقد يكون واقعا بعد  
للقادير كما أشار اليه بقوله (أولشترى الثمن طرل ساجا) وهذا مقدار وزني (أو بعد تنكيلا أروا) وهذا  
مقدار كيلي (أو) بته (قصر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحي وعلم من ذلك أن العدد ليس  
من جهة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة فإذا قلت عندي عشرين  
رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم وذلك لا يصح أن تقول عندي مقدار عشرين رجلا الأعلى  
معنى آخر بخلاف المقادير فإذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقةه ولذلك يصح  
أن يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين  
ولا حاجة لطرف قوله • وطبت النفس بأقيس عن عمرو • لا يمكن حمل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن  
يكون) أي التميز (مطلقا) أي لا غالب فقط كافي الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه • ولا يفرغ  
من الكلام على التميز أخفى الكلام على الاستثناء فقال

(باب بيان الاستثناء)

المناسب منه على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الأواحد أي نحو أفتا  
وعلى هذا ففي كلام الناطم استخدام لأنه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فإنه لا يصح أن  
يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وإنما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف  
والتقدير (أخرج به) أي (أخرج به من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (أخرج به من حكمه) أي  
لم يسلط عليه الحكم أساسا والزم التناقض لأنه يصير داخلا خارجا في الكلمة المشرقة يجب على المتكلم بها  
أن يلاحظ أن الحكم بنى الإلوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والكفر والعبادة لله تعالى (و) هو  
وإن خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قدر (أندرج) ولو بحسب ما به فهم منه عرفا فشمع ذلك الاستثناء  
المتقطع فانك إذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا مجي ما يتعلق بهم كالجبر فإذا قلت الجار فخرجت به  
من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما فهم منه عرفا (ولفظ الاستثناء) هـ  
أي لفظ التقييد بالاستثناء (التي هي حوى) أي جمع (الا) وهي لاتصكون الاحرفا (وغير) بالرفع  
(وسوى) كرضا (وسوى) كهدى (سوا) بالقصر الضرورة والافهوا بالهاء و بناء ولا يكون كل  
من غير وسوى بلغاتها الأربع الامبار (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حاشا كاشيا أي وكل من هذه  
الثلاثة مرددين الحرفية والفعلية (فهم) بسكون العين الضرورة أي مع الاستثناء (الانصب) وجوبا  
(ما أخرجته) الا (من) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبقه نفي  
ولا شبه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا هو) كقولك (قد رأيت القوم الا واحدا) وكقولك  
صرفت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الأحوال الثلاثة منصوب بالأعلى الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي  
ما أخرجته الا (من) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتقى) ولو حكما  
بأن تقسم عليه نفي أو شبهه (فأبدان) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)  
فالارجع الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيت من جنسه) فيترجم حينئذ الابدال  
ويصنف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المتقطع بأن استثنيت من غير جنسه (كلمة يمكنه) فيترجم  
حينئذ النصب ويصنف الابدال عند أبي عيم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب بلا تهم جاء التنزيل قال  
تعالى ما طهره من علم الا انبعاظ الظن أجمت السبعة على النصب فالتصل (ك) قولك (لن يقوم القوم

واشترى ثوبا ناعجا

أولشترى ألف رطل

ساجا

أو بته مكيلا أروا

أر قدر باع أو ذراع خزا

وواجب التميز أن ينكرا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

أندرج

ولفظ الاستثناء الذي به

حوى

الا وفير وسوى سوى حوا

خلا عدا حاشا تقع الانصب

ما أخرجته من ذي تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا واحدا

وان يكن من ذي تمام

اتقى

فأبدان والنصب فيه ضعفا

هذا اذا استثنيت من جنسه

وما سواه حكمه يمكنه

لن يقوم القوم



الاجضر) بالرفع على الابدال ويجوز الاجضر بالنصب على الاستثناء لكن الاصل ارجح (والنصب في)  
 المتقطع كقولك ان يقوم القوم (الايضا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عسى ان يتم  
 كما علمت وهذا كله اذ لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا  
 أو متعلقا بقول ما قام الاز بها القوم وما فيها الاجرا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابعا لا يقدم  
 على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجه الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذكر فيه المستثنى منه وبسبب  
 الاستثناء حيث تنصرفا (فالافعال في) لفظا وان كان طائفا بغيره (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في  
 المستثنى وذلك (ك) قوله (ثم يقيم الأبوك أولا) بقصد الواو (و) كقولك (لا أرى إلا أنك مقبلا)  
 ولا يقع الاستثناء المرفوع في الإيجاب الا ان أخذ كقولك سمعتك اليوم الجمعة ولهذا كرس الحكم للمستثنى بالاذكر  
 حكم المستثنى بالبواق حيث قال (وخفف مستثنى على الإطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمنع  
 (بعد السبعة البواق) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليمدق الوجوب فان خفف المستثنى واجب بعد  
 غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يبطأ الامم الواقع بعد الامن وجوب  
 النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع  
 بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فاختص جازر على تقدير الحرفية  
 والنصب جازر ايضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلاز يدالجرح وخلاز يدالنصب وعداز يدالجرح وعدا  
 زيدا بالنصب وحاشا زيدا بالجرح وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها  
 فيعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجر والجر مع ما يناء على زيادتها  
 لا يعمل عليها ومن التام نظر اليه فعل النصب جازر حيث قال (والنصب ايضا جازر لمن يشاء بما خلا) نحو  
 قام القوم ما خلاز يد (و) (ما خلا) نحو قام القوم ما خلاز يد (و) (ما خلا) نحو قام القوم ما خلاز يد  
 ونق على التام كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كافي حديث ما أنهرهم ذكر اكرم الله  
 عليه فكلوا البس السن والظفر والثاني كافي قوله اتفقوا لا يكون هذا المستثنى بها يجب نصبه لكونه  
 خبرا لها ولما انتهى الكلام على الاستثناء مرفوع في الكلام على لا العلة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العلة عمل ان)

واحتقر بذلك عن الزائدة كافي قوله تعالى ما منعك أن تسجد والناحية كافي قوله تعالى لا تقر بوا الزنا  
 والنعالة كافي قوله تعالى لا تؤاخذوا بالعاملة عمل ليس كافي قوله لا رجل قاشما بل رجلان ورجال (وحكم  
 لا حكم ان في العمل) فنصب الامم ورفع الخبر لكن لا يختص بالنكرة المبالغة لها كما اشار اليه بقوله  
 (فانصب بها منكراتها الفصل) بخلاف ما عرفه المنكر الذي لم يصل بها فان كلامها يرفع مع الثبوت  
 كاسيأتى في كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ليس مضافا ولا مشابها  
 للمضاف فانه يبنى كاسيد كره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكاف) ومثابه المضاف  
 وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبضا فله محمود ولا طالع جلا موجود ولا خير لمن زيد  
 حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اصحابها ولا يجوز التفادها ولو  
 تكررت استمررت عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كافي قوله لا غلام رجل ولا عبد امرأة  
 حاضران (أجوبها كذا) أي مثل ذلك (في الاصل أو القينها) فيجوز حينئذ الاعمال  
 والاتقاء (وهذا افراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو شئ أو مجزعا (الزم البتة) له على  
 ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء  
 وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للحمقة ويرى بالوجهين قوله ولا انما لا ينصب  
 وعلاجه عند الافراد تركه مع لا ترك خمسة عشر كما اشار اليه بقوله (مر كها) وهذا قول يسويه

الاجضر  
 والنصب في الايجاز أكثر  
 وان يكن من ناقص فلا  
 قبل الفيت والعامل استقلا  
 كلف يقيم الأبوك أولا  
 ولا أرى إلا أنك مقبلا  
 وخفف مستثنى على  
 الإطلاق  
 يجوز بعد السبعة البواق  
 والنصب ايضا جازر لمن  
 يشاء  
 بما خلا وما عداه وما حاشا  
 (باب لا علة عمل ان)  
 وحكم لا حكم ان في  
 الفصل  
 فانصب بها منكراتها  
 الفصل  
 مضافا أو مشابه المضاف  
 لا غلام حاضر مكاف  
 لكن اذا تكررت  
 أجوبها  
 كذا في الاصل  
 أو القينها  
 وعند افراد اسمها الزم  
 البتة  
 مر كها



والله ر وقيل من ينطق بالحكمة كورة تستعني من الاستراية قليل ظهورها وقوله

فكلم يهود الناس عنها بلفظ ه وقال الا لمن سئل اليه

ولا يخفى ان قول الناطق وعند افراد اسمها على ما في الشكر او عند قول عندهم الشكر لا يرجع  
في الله ان يشاء رجل فقط وقول عند الشكر لا يخفى ان لا يكون من كل من الاخ والاب (أو  
رفعه) حال كونه (متونا ك) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (واسبابا ه أيضا)  
إذا جئت الأخ فتقول لا أخ ولا أنا فيكون الأب حينئذ مطايعا على الأخ فإذا رفعت الأخ فلا تصيب  
الأب كذا كره بقوله (وان رفع أختا نسب) فيستحق أن تقول لا أخ ولا أختا لا يوجب التصيب حينئذ يجوز  
بناء الأخ ورفع الأب سبوا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الأوجه ستة  
واحد عتق وهو رفع الأول ونسب الثاني والخمس الباقية عبارة وهذا الأوجه تجري في الأحوال والأقوة الأربعة  
وقد أخذت من الشكر والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن أيت بصرف (أو فضلا) عنها (فأرفعه ه)  
(ونود ه) (والتم نكرارا لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالأول (ك) قولك (الأعلى حاضر ولا حاضر) أي  
حاضر (و) الثاني كقولك (لأنه لم يرد لا ما يرد) من المال وذا انتهى الكلام على لا ترفع في الكلام  
على النداء فقال

باب النداء

وهو طلب الإقبال يا أو إحدى أخواتها أو تعبير الأصل بالكادى أولى من تعبير النظم بالنداء لأن المقصود إنما  
هو النداء كما يصرح بقوله (خص) بذا هو يجوز أن يقال ختم تداى بكسر الدال وفتحها فالأول على  
أصعقى ففاعل والثاني على أنه مبنى للفعول (وهي مفردة على) والمرداد للمردد هنا في باب السابق ما ليس مضاعفا  
ولا جيبا لم يولد متبوعا ويحرم والمردد ما كان نمرضا مضاعفا على النداء (ومفرد منكر قدا يؤم) أي يؤم  
قصدا (ومفرد منكر حواء) أي سوى ما يؤم قصدا (كلنا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك  
مثلا (والله ضاعاه) أي ضاعى كونه تعالى به فهو من تمام معنات كونه مطلقا بعدد وق كره سولا  
(فالاولان) وهما المفرد الم والمكر المقصود (فهما النظم ه) على الذي في رفع كل فعل ه من غير  
تنوين على الإطلاق) فمن كان كل منهما مرفوعا لم يرفع في كل الضم في كل الضم وان كان كل واحد مرفوعا فالألف في كل  
وعكسا ومن هذا يعلم أن عبارة النظم أولى من قول الأصل فأما المفرد الم والمكر المقصود فيبينان على  
الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الأصل بأن ما أراد بالضم ما يشمل تأنيده وقوله من غير تنوين لا يحتاج  
إلى أن يعلم أن المبنى لا يتنوين وإنما ذكره نوحى على كل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار وأما حالة  
الاضطرار فينبون لما مع الضم شيئا مرفوع ممنوع من الضم فاضطر إلى تنوينه وأما السبب تشبيها  
بالمضاف لظهوره بالتنوين وكلامه سمع من العرب فمن الأول قوله

سلام الله يا ماطر عليها ه وليس عليك يا ماطر السلام

ومن الثاني قوله ه

ضربت صخرها إلى وقالت ه يا عدي الله وقتك الأولى

(والضم في الثلاثة البوق) وهي الشكر غير المقصود والمضاف المضاف فاعلم (ك) قولك (يا على)  
والشكر المقصود كقولك (يا غلام يا غلام) إذا أردت غلاما معينا والشكر غير المقصود كقولك (يا غلام)  
(يا غلام عن ذكره أفنى) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل التشبيه بالمضاف لأنه تعالى به شيء  
من نعلم معناه والمضاف كقولك (يا كاتبة يا بوى) والمضاف في هذا المثال غير محضة (وأي أهل الثنا)  
والإضافة في هذا المثال محضة فاعلم بذكر المثال إلى أنه لا فرق بين الإضافتين (و) التشبيه بالمضاف كقولك  
(يا طيفعا بالماء العذب بنا) وكقولك يا ماطر عليها وكقولك يا ماطر عليها وكقولك يا ماطر عليها

أدركه منوه ه  
لا أخ ولا أب المصباح  
ه انما ان ترفع أنا  
لا تصيبا  
وحيث عرفت اسمها  
أو فضلا  
فأرفعه وتنوين والتم  
نكرارا لا  
كلا على حاضر ولا حاضر  
ولا أنا عدي ولا ما يرد  
باب النداء ه  
خص تداى وهي مفردة  
علم  
ومفرد منكر قدا يؤم  
ومفرد منكر حواء  
كلنا المضاف والذى  
سأناه  
فالاولان فيهما النظم  
على الذى في رفع كل  
قـ علم  
من غير تنوين على  
الإطلاق  
والضم في الثلاثة البوق  
كلا على غلام يا غلام  
يا غلام عن ذكره  
أفنى  
يا كاتبة يا بوى  
الثنا  
وأي طيفعا بالماء العذب  
بنا



سميته بذلك وأما إذا ناديت جاعة عدتهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فنصب كلام من المعطوف بالمعطوف عليه وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فضم الأول ونصب الثاني وترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو الثلاثون كما تقول يا زيد والحرف بضم ريد ونصب الحرف ثاء وترفعه وهذا إذا لم تصبوا الاثنين الضم والتعريف من الرفع قول يا ثلاثة أو الثلاثون وليس انتهى الكلام على التمام في الكلام على الفصول لاجله فقال

### باب الفصول لاجله

ويسمى المفعول من أجله المفعول له وقد بين ذلك قوله (والصدر) القلي (انصب) جوارا (ان أي) أي المصدر (يانا) لغة الفعل الذي قد كانا (أي يوجد) (ومطره) زيادة على ما ذكر (التحاده) أي المصدر (مع) يكون المعين للضرورة (علمه) في العلم من وقت وفاعله) ولو تقدرا جملة الشروط خسة الأول أن يكون مصرا يخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتكم السمن والمسل والثاني أن يكون قلبيا يخرج غير القلي فلا يجوز أن تقول جئتكم قرام ولعلم ولاقتلا للكافر والثالث أن يكون ملة للفعل الذي قبله يخرج غير الملة نحو ضربت ضربا مضمولا مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله في وقته يخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول فأهبت اليوم صفرا غدا وأخماس أن يكون مشاركا لعامله في فاعله يخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتكم عبيتكم أي أوعا قتلنا ولو تقدرا ليدخل قوله تعالى ويحكم العرق خوفا وطمعا فافق تقدير جملكم روى العرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما افترنا يقال ابن مالك وإن شرط فقد عاجز به لحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) قولك (قم) لزيد انقاه لبره) بالاشباع (و) كقولك (الضلعيا انقاه لبره) بالاشباع وليس انتهى الكلام على الفصول لاجله شرع في الكلام على الفصول لاجله فقال

### باب الفصول معه

أي الذي وقع الفعل بمصاحبه وقته بينه قوله (تخرج) أي المفعول معه (اسم) حرج ولو متنى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو لا تمعن شقي وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم والجملة نحو سرت والشمس طالعها ليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بضم واو) دالة على العية بلا ضمير بك في الحكم وخروج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيدو بعد الواو التي لم تدخل على العية نحو اشترك زيد وحمير وقدر (فسرا) أي من الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أي الشيء الذي كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل القوي وهو الحادث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحرفه فالأولى كان قولك سرت والنيل والثانية كان قولك أنا سرت والنيل فلا يجوز هذا لك وأياك لم الجملة المقصورة كالمنقوطة نحو قولهم كيف أنت وفصعة من تريد فان التقدير كيف تكون وفصعة من تريد تخفف الفعل وتفصل الضمير وإذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أي الاسم المذكور (بالفعل الذي بهما مطح) أي الذي اقترن به (أو) بد (شبه فعل) كضم الفاعل فالأول (ك) قولك (استوى) أي ارتفع (الماء والخبث) أي مع الخبث وهو المقياس الذي يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثاني (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أي مع العسكرا وهو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الأولى ترجع المطلق وذلك إذا لم يكن بلا ضمير في اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجم المطلق في ذلك لأنه الأصل وقدما يمكن بلا ضمير في اللفظ واللفظ (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك إذا لم يكن المطلق بلا ضمير في اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير القري) فترجع المفعولية وذلك لأن المطلق على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

### باب المفعول لاجله

والصدر انصب ان أي

يانا

لغة الفعل الذي قد كانا

ومطره التحاده مع عامله

فيما له من وقته وفاعله

كقم لزيد انقاه لبره

واقصد عليا انقاه لبره

### باب المفعول معه

تخرج اسم بعد واو

فسرا

من كان معه فعل غيره

جوى

فانصبه بالفعل الذي به

امطع

أو شبه فعل كلستوى

الماء والخبث

وكلامير قادم والعسكرا

وهو سرت والامير

القري



وان على ضمير رفع متصل • عطف فافصل بالضمير المتصل

أو فاصل متوابع فافصل يرد • في النظم فاعيا وضعه اعتقد

وفي المعنى محذوف كذا أنتجها كالأخ فتخرج المفعولية في ذلك أيضا لأن العطف يستلزم أن يكون زيدا ما موروا أنت لا تريد أن يوافقك تأمر بها أن تأمر الخاطب بأن يكون معه كالأخ والثالث تعين المفعولية وذلك إذا لم يكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشب فتعين المفعولية في ذلك لأن العطف يستلزم أن الخشب يرتفع وليس مرافقا وإنما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشب والرابعة تعين المفعول في ذلك إذا لم تكن المفعولية نحو افتقر زيد وهما حرفيتان العطف في ذلك لأنه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كالماء وذلك إذا لم تكن العطف ولا المفعولية نحو قوله • علقها بتلوامه بردا • وقوله إذا ما القانيات برزق يوما • وزججن الخواجايب والصونا  
فمستنع كل من العطف كونه مفعولا معترضا تعين كونه مفعولا لفعل محذوف والتقدير في الأول وسبقته لها بآراء وفي الثاني وكلن الصونا • ولما أنهى الكلام على منصوبات الأسماء فرجع في الكلام على محذوفات الأسماء فقال

(باب محذوفات الأسماء)

والإضافة في ذلك البيان الواقع إذا غلبت الأسماء وقد نكح عليها بولسطة الكلام على خاضها حيث قال (خاضها ثلاثة أنواع) بتوابع ثلاثة وجعل أنواع بدلانها ولما كان تقسيم الأصل المحذوفات إلى ثلاثة أقسام إنما هو من حيث خاضها قسم النظم نفس الخاض لكن صنيع الأصل أنسب الترجمة والأنواع الثلاثة هي (الحرف والمضاف والابواب) وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وقد جرى النظم كالأصل على رأي الأخفش والسبيل من أن التابع المجزوء محذوف بالتبعية وهو رأي صحيح والراجع أنه محذوف بما جاز به التبع وقيل أنه غلبت المجاورة نحو هذا جرح ضارب فالتبعية جرح ضارب مجاورة الجرح وروى على الرفع أكثر العرب وقيل أيضا أنه غلبت التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا جرح قائم على توهم البناء في قائما والراجع أن الأول على رواية الجرح من فروع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجمل فالراجع أن الخاض ينحصر في نوعين فقط وهما الطرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكائنة (ههنا) أي في هذا الباب (ههنا) (من) وهي لا تبدأ المسافة والبيان والتبيين وغير ذلك قال ابن مالك

بضمير يربو ويبتدى في الأمكنة • بمن وقد نأى ليد الأزمته

وزيد في نقي وشبه جرح • نكسرة كإباح من مفر

و (ال) وهي لا تبدأ المسافة والمصاحبة (باء) وهي للأصاق حقيقة نحو يدها أو حكاها ممررت يدها والتعنية الخاصة وهي نصير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب يدها ذهب يدها أي صيرته ذهبا وأما التعنية العامة وهي إبدال معنى الفعل إلى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف وفي الخسة فالأول نحو زيد كالسر والثاني نحو زيد كالجار وأركأ بأرقة شبيه ومثبه بأداة تشبيه ووجه شبهه (في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء وهي فسمان حقيقة وضابطها أن يكون للظرف احتواء والظرف تحيز نحو الماء في الكوز وهما يفوضا بطلها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة في الصدق أو يفقد الأول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الأول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها • انتقلت بين ذاتين ودخلت على من تلك نحو المال المخلطة فان دخلت على مالك كأنك كالتشبه الملك • وبغيره الاختصاص نحو الجمل للفرس وإن وقعت بين معنى ذات

(باب محذوفات  
الأسماء)  
خاضها ثلاثة أنواع  
الحرف والمضاف  
الابواب  
أما الحروف فمعناها  
باء وكاف في ولام







الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه ملكاً للمضاف أو مختصاً به أو مستحقاً له (أو) على تقدير (من) التبعيضية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أي مكر في الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أي غلام زيد أو عبد زيد (أو أنا زجاج) أي أنا من زجاج وهو معروف (أو نوب حزر) أي نوب من خزر وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أي باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) وقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطة (في) الكلام على (الاربع) التوابع التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وحيث فلا حاجة إلى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الأصل في هذا الباب ثم استأنف الناظم حيث قال (فيا الهي) والاضافة في ذلك لتتشرى المضاف إليه (الطف بناف) بسبب اطفك بنا (تنبع) يسيل يسكون الباء للضرر ووقول الافضل كطرق لفظاً ومعنى فسكانه قال طرق (الرشاد والهدى) أي الاعتماد والعطف في ذلك للتفسير (ف) بسبب ذلك (ترفع) إلى المراتب العالية ثم أرخ تأليفه بقوله (وفي) شهر (جداى سادس) شهر السنة التي هي تمام (السبعين) السكينة (بعدها) و فراغ (تسم) أي تسمائة (من السنينا) ففي شهر جداى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قدتم) نظم هذه المقدمة وهو (في) ربع ألف بيت فعدة أياته مائتان وخمسون حال كونه (كافياً من أحكامه) أي تأتفه يقال أحكمته الشئ إذا أتقنته وقمياً بدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذ من قوله تعالى يا أيها الناس أتمموا الفداء إلى الله (الشرف العمر بطي) نسبة لعمر بط قرية من عرقية بابليس (ذى الهجز) عن الاشياء اذ لا قدرة للعبد على شئ من الاشياء (و) ذى (التفسير) في الطاعات (و) ذى (التفريط) في العبادات وانه اعترف الناظم بالهجز والتقصير والتفريط لان ذلك شأن العارفين ثم قال (ولم يمددنى الدوام) كناية عن التأيس على جزيل الفضل والانعام) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للوصف (وأفضل الصلاة والسلام) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أي البالغ في الكرم الغاية القصوى (محمد) على (محبته) والمصحب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لان فعلا ليس من صيغ الجوع عند سيبويه خلافاً لا خفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحده من لفظه ثم وصف كلاماً من الصعب والآل بقوله (أهل التقوى) أهل (العلم) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى ومعنى امثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والسلام على النبي والصحب والآل كجداً ما بذلك رجاء قبولها لان الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما وهذا آخر ما يصره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الكد والكد ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل إلى أهل الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن ينجح لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسمية وبالله التوفيق لأرب غيرة ولا يرجى الا غيره نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظهرنا أنوارها ويذول بها عنا آثار المعاصي ويغيرها آمين

أو من كسكر الليل  
أو غلام  
أو عبد زيد أو أنا زجاج  
أو نوب حزر أو كيب ساج  
وقدمت أحكام كل  
تابع  
مبسوطة في الأربع  
التوابع  
فيا الهي الطف بنا فنسبح  
سبل الرشاد والهدى  
فترفع  
وفي جداى سادس  
السبعين  
بعدها تسع من السنينا  
قدتم نظم هذه المقدمة  
قد ربع ألف كافياً من  
أحكامه  
نظم الفقير الشرف  
العمر بطي  
ذى الهجز والتقصير  
والتفريط  
والحمد لله مدى الدوام  
على جزيل الفضل  
والانعام  
وأفضل الصلاة والسلام  
على النبي المصطفى  
الكريم  
محمد ومحب وآل  
أهل التقى والعلم والكمال



( يقول الفقير اليه تعالى ( ابراهيم بن حسن الانباري ) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح  
 بطبعة الشيخ الجليل ( مصطفى البابي الحلبي وأولاده ) بمصر المحروسة )

حدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذبجناه ورفع قدر من انتعش لبث العلم وجاء رضاه وفضل نوابه  
 وظمهم في سلك أعيانه ولقد هم بكم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطاب وأفصح من أمان عن  
 ضميره وأعرب الرسول الأرفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأظهر وأصحابه الكملة  
 الأخيار ( وبعد ) فلما كان من ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما في بله ومختصرا لطيفا  
 فائقا على آراءه نظمته الشرف العريق على لبس سهل حفظه على المبتدئين وريم نفعه المنتهين وقد يميز  
 عن أسله بما قال ناظمه

وقد حلفت منه ما عند غنى • وزدته فوائد أياها الغنى  
 مقبلا نقاب الأبواب • جاء مثل الشرح للكتاب  
 ولقد كملت بهجت • ونعت بركته • بشرح ( فتح ريب العرب ) على التمهيد البهية • نظم  
 الآجرومية الذي وضعه عليه شيخ الاسلام • وبركة الأمان الشيخ ابراهيم  
 البيهجوري الذي جعل الله النفع في كل مؤلفاته وأنه لشرح سهل  
 لطيف واف بالمعاد من الملقن وفوق المراد فتح الله به كاتع  
 بأمله له جميع قريب وكان نهاية طبعه بالطبعة  
 المصروفة لله كورة أعلاه منتهى نور

شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الطبعرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين





## فهرست

شرح العلامة البيهقي على الدرر اللبنة نظم الأخرمية لفرغ الدين يحيى الصربلي

صفحة	صفحة
باب الكلام ٣٨	١ باب الكلام
باب الحرف ٤٠	١١ باب الحرف
باب التوكيد ٤١	١٣ باب علامات الحرف
باب البدل ٤٢	١٥ باب علامات نصب
باب منصوبات الأسماء ٤٣	١٦ باب علامات الخفض
باب المصدر ٤٤	١٩ باب علامات الجزم
باب الظرف ٤٥	٢١ فصل الحرف
باب الحال ٤٥	٢٢ باب المرفوعة والتكرار
باب التخيير ٤٦	٢٤ باب الأفعال
باب الاستثناء ٤٧	٢٧ باب أفعال الفعل المنفرد
باب الأسماء العاملة على أن ٤٨	٣١ باب مرفوعات الأسماء
باب التثنية ٤٩	٣٣ باب نائب الفاعل
باب المفعول لأجله ٥٠	٣٤ باب المبتدأ والخبر
باب المفعول معه	٣٦ كان وأخواتها
باب محفوفات الأسماء ٥١	٣٧ ان وأخواتها
باب الإضافة ٥٢	٣٨ عن وأخواتها

( تحت )